محضر الجلسة رقم 200

التاريخ: الثلاثاء 8 جمادى الآخرة 1446هـ (10 ديسمبر 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد جواد الهلالي، النائب الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وسبع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد جواد الهلالي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

بداية، وعلى إثر العملية الجراحية الناجحة التي أجراها صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، يوم الأحد 08 دجنبر 2024، يتشرف رئيس مجلس المستشارين خديم الأعتاب الشريفة، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أعضاء المجلس، بأن يتقدم إلى مولانا أعز الله أمره، بأحر التهاني مشفوعة بأصدق مشاعر الغبطة والسرور، متضرعين إلى الباري عز وجل أن يحفظ جلالته ويسبغ عليه رداء الصحة ودوام العافية.

والآن، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم السيد مصطفى مشارك.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 04 دجنبر 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 06 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 18 جوابا.

وبناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 10 دجنبر 2024، تقدم به المستشار خالد السطي، وبعد إحالته إلى الحكومة أعربت عن تعذر التفاعل مع هذا الطلب في جلسة اليوم.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يحيط من خلالها علما بأن السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان، سيتولى الإجابة عن الأسئلة الموجهة للسيدة الوزيرة مع التماس ترتيبها بآخر الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه "التدابير المتخذة للتقليص من عقوبة الإعدام في إصلاح القانون الجنائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة للتقليص من عقوبة الإعدام في إصلاح القانون الجنائي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للجواب على السؤال.

تفضل السيد الوزير المحترم.

السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

مساء الخير.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السادة الوزراء،

اسمحوا لي أولا هذا الموضوع بالأمس ناقشناه في الغرفة الأولى بمجلس النواب، والموضوع هو أنه الحكومة المغربية كانت دائما أو المغرب كان دائما يصوت في الأمم المتحدة بالامتناع فيما يخص إيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام، التعليق المؤقت لعقوبة الإعدام.

اتخذ قرار الآن بالتصويت بالإيجاب، وهي خطوة إيجابية نحو ترسيخ دولة حقوق الإنسان لإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب، هذا يعني أنه يمكن للمحاكم أن تحكم به ولكن تعليق هذا التنفيذ، وذلك أنه منذ سنة 1993 لم يتم تنفيذ عقوبة الإعدام في المغرب.

الآن عندنا حوالي 88 حكما بالإعدام، فيهم إمرأة واحدة.. تماما، وتم تحويل عقوبة الإعدام إلى عقوبة سجن مؤبد لـ 161 شخصا الذي تحول.. وبذلك يكون المغرب من الدول الذي ستصطف في المجال الدولي.. في مجال حقوق الإنسان، خاصة وأن الإعدام يعتبر خرقا من خروقات حقوق الإنسان، لأنه يمس بمبدأ منصوص عليه دستوريا، وهو الحق في الحياة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم للتعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تفضلتم به من توضيحات.

السيد الوزير،

إن الحق في الحياة هو أسمى الحقوق، حيث تعترف المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأن الحق في الحياة ملازم لكل إنسان وعلى القانون أن يحميه، وأنه لا يجوز حرمان أي أحد من الحياة تعسفا، كما أن الدستور المغربي كرس الحق في الحياة في دستور 2011.

السيد الوزير المحترم،

تلقينا إعلانكم أمس قرار المملكة المغربية الانضمام إلى قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بشأن وقف عقوبة الإعدام ببلادنا بارتياح كبير، حيث أن هذا القرار يتماشى والتطور الديمقراطي والحقوقي الذي يعرفها المغرب على الصعيدين الداخلي والخارجي.

إن هذا القرار التاريخي، يعبر عن التوجه الحداثي لبلادنا وعلى مدى جديتها في تنفيذ كافة التزاماتها في مجال حقوق الإنسان الدولية والوطنية، وينسجم مع مرجعيتنا الحداثية التقدمية، وكذلك مع مطالب المجتمع المدني والحقوقيين ومختلف المهتمين، علما أن هذا القرار ما هو إلا تكريس لواقع المملكة في ممارستها لعقوبة الاعدام، إذ عرفت المملكة عدم تطبيق عقوبة الإعدام منذ 1993.

كما مكنت نجاعة آلية العفو الملكي من تقليص عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، بتحويل مجموعة من هذه الأحكام إلى عقوبات محددة المدة.

السيد الوزير المحترم،

إن النقاش حول عقوبة الإعدام دائما ما يتجدد داخل المجتمع المدني بروتين شديد، لكن السياق الدولي سريع ويذهب سنويا في اتجاه حث الدول على إلغاء هذه العقوبة، خاصة أن مجموعة من الدراسات العالمية أثبتت أن الدول التي ألغت عقوبة الإعدام شهدت إنخفاضا في الجرائم المرتبطة بها، وأن الدول التي لم تلغيها لم تنخفض الجريمة فيها.

السيد الوزير المحترم،

ختاما، لابد أن نسجل بفخر كبير التزام المغرب كمثال في المواءمة بين التشريعات الوطنية والقيم الإنسانية الكونية في توازن دقيق بين احترام الخصوصية المجتمعية، والتقدم نحو عدالة حديثة ترتكز على الحقوق.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيد المستشار على تعقيبه.

شوف، الإعدام شكل من أشكال التعذيب وفقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي.

المغرب منذ 1993 وهو يوقف تنفيذ الإعدام، ومنذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش إلى يومنا هذا لم ينفذ أي حكم للإعدام.

إذن كاين إيقاف تنفيذ عقوبة الاعدام، لكنها تمت بشكل عادي وبشكل تقليدي، الآن أصبحنا، الآن، وضعنا لها الإطار القانوني في إطار الأمم المتحدة، لأنه المجتمع الدولي كله يسري في هذا الاتجاه، عندنا 170 دولة ألغت عقوبة الإعدام من 193 في العالم، هذا يشرفنا ويشرف المغرب أنه على الأقل نحو خطوة أكبر، وهو إلغاء هذه العقوبة.

ونتمناها في المستقبل، إن شاء الله، وسيبقى الفضل لهذه الحكومة أنها أوقفت تنفيذ عقوبة الإعدام.

والسي بايتاس فرحان..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآني الثاني موضوعه "مآل القانون الجنائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي محمد حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير عن مآل مشروع القانون الجنائي، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شوف القانون الجنائي أهميته تكمن في أنه سيعالج ظواهر إجرامية، وطنية، تطرح الإشكالات الكبرى، فيها القضية ديال العقوبات، واش هي عقوبات قاسية أو غير قاسية، وهذا تيدخل في السياسة الجنائية، وخص القانون الجنائي ينظمها، كيدخل في إطار المساطر، وما يسمى بالسياسة الجنائية التصالحية، غادي نعطيكم نموذج باش تعرفوه.

فيها واحد الجوج دالناس تيدابزو، كيتصالحو، الآن في المغرب تتقول لك الدولة خصها تتابعو، النيابة العامة كتتابعو، ربما كاين الصلح، في حين احنا أسقطنا المتابعة في هاذ الحالة، مثلا تيكونو الشركاء فشي شركة، وتتكون خيانة الأمانة أو اختلاس أموال من واحد لواحد، إيلا رد ليه فلوسو وتصالحو علاش غيمشيو باقي للمحكمة؟ إلى غيرها من الجرائم اللي تنعتبرو بأنه إيلا تم فيها التصالح، ولا تمس الدولة في شيء، ما كاين لاش يمشيو باقي الناس للمحكمة، يتصالحو، نعالجو المشكل.

وفيها قضايا أخرى جديدة بحال هاذ الشي ديال التواصل أو وسائل التواصل الاجتماعي، كارثة، لأن هاذ الشي ما مقنن، اللي جاء تيقول اللي بغا واللي جاء تيدير اللي بغا، واللي جا تينشر اللي بغا، هاذ الشي خصو يتقنن، لأنه كرامة الناس وحرمة الناس واحترام الناس من الحقوق الدستورية للمواطن، فكرامته وفالسلامة ديالو وفالسمعة ديالو.

فهاذ الأمور كلها قنناها، وإن شاء الله يجي القانون الجنائي غير فيه نقاشات حادة، لأنه نقاش مجتمعي فالأخير، واحنا راه تنذاكرو فيه هاذي ثلاث سنوات فالحقيقة، تدوز شي حاجة وتتنقص شي حاجة وزيد هذا، بحال الإعدام طارح مشكل، كيفاش غادي يبقى فيه الإعدام أو لا لا، طارحة مشكل فقضايا أخرى اللي كتهم الحياة دالمواطنين.

تنتمنى الدعم ديالكم، إن شاء الله، أن هاذ القانون الجنائي يجي فأقرب وقت باش ندوزوه فهاذ الولاية هاذي، ويكون شرف لكم أنه في ولايتكم داز هاذ القانون الجنائي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب.

اللي لمسنا منه أنه يطمئننا جميعا، وبالتالي فهو يفند كل الادعاءات والتشكيك فكون الحكومة لا ترغب في التسريع بوثيرة إعداد هاذ المشروع وعرضه على المسطرة التشريعية.

السيد الوزير،

بغينا هذاك النقاش اللي كاين ما يطولش بزاف، لأنه بكل صراحة، السيد الوزير، تنقولها لك، أنكم تأخرتو شوية فالوثيرة ديال إعداد هاذ المشروع، خاصة وأنكم تتعرفو، السيد الوزير، العلاقة التكاملية والترابطية ما بين القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، انتوما جبتو المسطرة الجنائية، الآن هي في مراحلها الأخيرة باش تجي للبرلمان، لكن تنظن بأنه مشروع القانون الجنائي، كما قلت، باقي في طور النقاش.

بغينا، السيد الوزير، تسرعو من الوثيرة، احنا تنعرفو الإكراهات ديالكم، لأنه جبتو واحد العدد ديال القوانين، ولكن هذا لا يمنع بأن تعطيو شوية الأولوية لهاذ المشروع هذا، اللي تيضمن واحد العدد ديال المقتضيات اللي انتوما ذكرتونا فهاذ الجلسة هاذي بأنه مقتضيات مستجدة وخصها التقنين، والآن ما يمكناش ننتظرو أكثر، بغينا مشروع قانون باش يمكن بلادنا من واحد القانون جنائي حديث ومتطور، وبالتالي يتلاءم مع المكتسبات الحقوقية اللي حققتها بلادنا فهاذ الإطار.

وكونو على يقين، السيد الوزير، احنا كبرلمانيين أننا ننتظر هاذ المشروع بفارغ الصبر، وسنكون على استعداد للمساهمة فيه من أجل الإثراء والإغناء والتنقيح، حتى تكون بلادنا لها قانون متطور، وفهاذ الولاية إن شاء الله لأننا ما بقاش بزاف وتنتهي هاذ الولاية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

شكرا.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار تأكدت بأن باقي الوقت، راه سنتين باقي الوقت وأنا غادي نشتغل حتى ليلة الانتخابات، ما عندي إشكال؛ وإيلا كان غيدوز القانون الجنائي ندوزوه.

فقط النقاش اللي كاين خصنا نعرفو المجتمع فيه محافظين وحداثيين، داخل الحكومة فيها المحافظين والحداثيين.

الكيحل اللي تكلم لك على المحافظين وأنا غنتكلم لك على الحداثيين.

وهاذ النقاش هو اللي كيأثر حول أشنو هو التوجه ديال القانون الجنائي، وفيه نقاش حاد، وهذا طبيعي جدا، لأن خصو يعكس المجتمع والروابط ديال المجتمع، ولكن تأكد بأنه غادي نحاولو ندفعو فاتجاه أنه يكون منفتح أكثر.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآني الثالث موضوعه "ضمانات المحاكمة العادلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي محمد بن فقيه.

شكرا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

باش نتكلمو اليوم على المحاكمة العادلة أعتقد أننا كنتكلمو على واحد المبدأ الذي أقره دستور المملكة، حق دستوري قررته المادة 120 من الدستور ديال المملكة.

نتكلم عن حق إنساني وهاذ الحق الإنساني أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 10 منه.

حينما نتكلم عن حق الإنسان فالمحاكمة العادلة، نتكلم عن حقه في أن يحاكم أمام محكمة مستقلة، محايدة، أن يحاكم بشكل منصف، أن يحاكم في أجل معقول، أن يقضى في حقوقه والتزاماته داخل أجل معقول.

ملي غنتكلمو اليوم على المحاكمة العادلة، بالتأكيد كنتكلمو على حقوق الدفاع اللي خصها تكون محفوظة، حق الإنسان في أن يتصل بأسرته، في أن يتصل بمحاميه، في أن يحكم المتهم على أساس قرينة البراءة، حق المتهم اليوم الأصل في المحاكمة العادلة ألا يحاكم أي شخص إلا في إطار مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وهذا مبدأ كذلك دستوري.

النيابة العامة التي تتابع عليها أن تتحرى من توفر أركان الجريمة الثلاثة:

- ✓ الركن المادي اللي هو الفعل؛
- ✓ الركن القانوني؛
- ✓ والركن المعنوي، القصد الجنائي.

علينا كذلك أن نتأكد اليوم أن لا نخلط ما بين النزاعات المدنية التي عندها الطابع.. تكتسي طابعا مدنيا، وتعطل العمل ديال المحاكم الجنائية.

اليوم، هاذ الخلط فالنزاعات ما بين الشركاء فالشركات التجارية وما بين الشركاء فالنزاعات المدنية، أصبح الأمر يختلط ولينا كنتابعو الناس بدون قيد ولا شرط.

الحق كذلك تنهضرو على المحاكمة العادلة، حق المتهم حينما يتابع في حالة سراح وليس في حالة اعتقال، وحينما يتابع في حالة اعتقال فحقه كسجين يجب أن يصان، أن تحترم كرامته، أن يُمتع بجميع الحقوق من ملبس ومسكن وتغذية ودواء وكل الأمور.

اليوم، اللي غنجيو نتكلمو السيد الوزير على بعض المؤشرات هي فالحقيقة مؤشرات سلبية، أصبحنا اليوم أمام مؤشرات مؤلمة، اليوم الأصل اللي هو أن يحاكم الشخص في حالة اعتقال تحول إلى استثناء وأصبح يحاكم في حالة.. الأصل هو أن يحاكم في حالة براءة، الأصل هو الأفعال المباحة، الأصل هو أن الشخص يجب ملي تنهضرو على القرينة ديال البراءة ما خصناش نتأثرو اليوم بهاذ الشي اللي تيوقع فالمواقع الاجتماعية، تيولي القاضي متأثر.

كذلك، اليوم القساوة ديال الأحكام التي تصدر والتشدد فهاذ الأحكام، التناقض ديال الأحكام، اللي كتصدر ماشي بين محاكم مختلفة، بين نفس المحاكم وبداخل نفس الهيئات.

اليوم ملي تنتكلمو على بعض المؤشرات كذلك ديال القضية، هي مهمة جدا، القضية ديال الثقة اليوم فالأمن القضائي اللي للأسف كتمس بالمنطق ديال المحاكمة العادلة.

لهذا كنبغي نطرح عليك سؤال السيد الوزير، أين نحن من كل هذا؟ أين نحن من الحكم القضائي، الحكم الإلهي؟ "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال تفضلوا.

شكرا.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار،

هاذ الحلم اللي قلت هو اللي عندي نفسه، كيفاش نحققو شروط المحاكمة العادلة؟ كيفاش نحميو المواطن؟ لأن شرط المحاكمة العادلة كتبدا فاللحظة فاش كنعتقلو أو فاللحظة فاش كنتوجه له الاتهام، إذا كان ماشي معتقل أو فاللحظة فاش تيكون في حالة تلبس، أو فاللحظة اللي تيقدم نفسه للشرطة القضائية، من تما كتبدا شروط المحاكمة العادلة.

السلامة البدنية والجسدية ديالو، الحق ديالو في إبداء التصريح ديالو اللي كيرتئيه، أن يكون له اتصال مع محامي، إلى غير ذلك.

مجموعة نتاع القانون ولكن القوانين را ياله 30، 40% كتقرر فالمصير ديال المحاكمة العادلة، ذاك الإنسان اللي كيقرر ينفذ واحد النص قانوني على واحد المواطن قدامو، واش عندو القدرة باش يحمي ذاك المواطن؟ لأنه المتهم

أو المعتقل راه هو اللي خصو نحميوه من طرف القضاء، راه ماشي المطالب بالحق المدني، المطالب بالحق المدني راه حر، وعندو المحامي ديالو، لكن القاضي خص يحمي ويعطيه جميع حقوقه باش يتحكم وهو..

وهذا كيقتضي حتى المواطن يعطي قيمة للقضاء، يحترم القضاء، ماشي أي مواطن تحكم ليز ذاك الحكم ويمشي للتواصل الاجتماعي، ويبدا يعلق على حكم وما كيفرق بين السياسة الجنائية وبين التعليق على حكم فردي شخصي، وكيرتكب جريمة ويقولك لا حتى انتوما تتكلمو، ما كيفرق لا بين السياسة الجنائية ولا بين حكم خاص فردي.

هاذ الهم هذا هازينو حتى في المسطرة الجنائية، غادي تجي المسطرة الجنائية وغادي تناقشوها.

السيد المستشار،

وتما خصنا نحاولو نوضعو جميع الإمكانيات القانونية لحماية شروط المحاكمة العادلة، منها:

- ✓الضوابط القانونية والوضع تحت الحراسة النظرية: كيفاش نضبطو أن الحراسة النظرية، خصنا نضبطو إمتى دخل، إمتى خرج، وهكذا علاش درنا واحد السجل إلكتروني وطني اللي كيتراقب من طرف النيابة العامة من الفوق حتى التحت حول الاعتقال؛
- ✓ترشيد الاعتقال الاحتياطي: درنا (bracelet) إلكتروني، وغيتضمن مجموعة دالضمانات الأخرى؛
- ✓وضع آلية للوقاية من التعذيب: أنه إيلا جا صرح وقال بأنه تعرضت للتعذيب يجب أن يحال على الطبيب فورا، وإذا رفضت النيابة العامة إحالة المتهم الذي يدعي التعذيب الإحالة على الطبيب يعتبر المحضر باطلا؛
- ✓تعزيز المراقبة القضائية على مركز الشرطة؛
- ✓تعزيز حقوق الدفاع بضمان نجاعة آليات العدالة الجنائية؛
- ✓تطوير وتقوية آليات مكافحة الجريمة؛
- ✓ العناية بالضحايا وحمايتهم؛
- ✓ تعزيز التدابير الرامية تبسيط الإجراءات.

شوف، كاين مجموعة ديال.. اللي اخذيناها بعين الاعتبار باش نزيدوها فقانون المسطرة الجنائية، ولكن كيبقى العدالة ما عمرنا غادي نوصلو للعدالة الإلهية، "إن الله يعرف السرائر"، واحنا كنتعاملو غير مع الظاهر ما كنعرفوش السرائر، ولكن أنه عندنا رغبة فهاذ توفير شروط المحاكمة العادلة.

وشفت واحد التقرير، هاذي واحد الأسبوع تيقول لك بأن المحكمة الجنائية الدولية اللي هي أعلى مستوى ديال القضاء لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة، وتيعطي واحد المجموعة نتاع العناصر، هذا حلم خصنا نشتغلو عليه جميعا نبدلو القوانين، ولكن خصنا نتعاملو بحسن نية مع القضاء، ماشي اللي تحكم لصالحه فرحان بالقضاء واللي تحكم ضده وهي حقيقة قانونية، الحكم هو حقيقة قانونية تيجي يقول اللي بغا فالقضاء ويقول لك لا راه عندو علاقة..

المشكل في المحاكمة العدالة، ونقولها لك بصراحة، وهي الأمية التي تناقش الأحكام، الجهل الذي يناقش الأحكام هو اللي خطير وكيضرب شرعية القضاء وكيضرب الاحترام الواجب للقضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "الوضعية المالية والاعتبارية للمسؤولين الإداريين بالمحاكم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السي يوسف أيذي.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الوضعية المادية والاعتبارية للمسؤولين الإداريين بالمحاكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

حشومة عليك أيذي.

والله إيلا حشومة عليك السيد المستشار، صخصختيني في المفاوضات معاك في الوزارة.

صخصختيني الليل كله وأنت شاد لينا طلعات هاذي، تقبلات هاذي، حتى درنا المرسوم اللي توافقنا عليه بعد ما درتو الإضراب ومن بعد ما كذا.. أنا كنحترم جميع النقابات اللي عندنا فالوزارة، كولشي النقابات كان عندي معاهم نقاش طويل، وصلتو الحل معايا ومع السيد الكاتب العام، ودرنا بعين الاعتبار الوضعية الإدارية والمالية ديال الموظفين ديال وزارة العدل، واللي غادي يدخل حيز التنفيذ فالأول من يناير من هذه السنة.

وكنتمنى نجيب ليكم أكثر، لأن فعلا موظفين وزارة العدل كلهم بدون استثناء يستحقون هاذ الاهتمام ويستحقون هاذ الزيادة هاذي ويستحقون الأفضل، ولكن "إذا جاد الله جاد عمر"، الغالب الله.

وكنشكر جميع النقابات، ماشي غير انتوما السي أيذي، كنشكر نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ولا ديال الاتحاد الوطني، ولا ديال الاتحاد العام للشغالين، كلهم كانو فالحقيقة.. فتحنا معهم نقاش، أييه هوما تعبوني

صحيا، وتعبوني فالوقت، ولكن طبيعي جدا، هوما كيدافعو على حقوقهم، ولكن هذا طبيعي جدا.

لا يمكنني أن أتفاوض إلا مع النقابات، ولا يمكنني أن أستمع إلا للنقابات، لأنهم هم الممثل الشرعي والوحيد للموظفين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب السيد المستشار المحترم.

شكرا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

واحنا بدورنا كنجددو التزامنا كفاعل اجتماعي، مواطن، ملتزم بالقضايا ديال الشغيلة والقضايا ديال البلاد على التعاون مع المصالح ديال وزارة العدل بما فيها المصلحة ديال بلادنا والمصلحة ديال القطاع بشكل عام.

لكن سؤالنا، السيد الوزير، هو حول الوضعية ديال المسؤولين الإداريين، اليوم، من بعد استقلالية السلطة القضائية، وملي كانت وزارة العدل مازال كتدبر الأوضاع المادية ديال السادة القضاة، تم إقرار تعويضات محترمة للسادة المسؤولين القضائيين والنواب ديالهم عن إشرافهم على المهام الإدارية، هاذ الإجراء ما واكباش نفس الإجراء بالنسبة للمسؤولين الإداريين.

اليوم، رؤساء مصالح كتابة الضبط ورؤساء مصالح كتابة النيابة العامة، يعني على مستوى الامتيازات الإدارية اللي مفروض تعطيها لهم الوزارة، لأنه عمليا احنا كنتطالقو من المقارنة، لأنه هاذ الناس راه هوما عمليا هوما الممثلين ديال المصالح الخارجية ديال وزارة العدل، ملي كنقارنهم مثلا مع باقي المدراء الإقليميين بمختلف القطاعات الوزارية، كاين فرق كبير السيد الوزير، هاذ المسؤولين الإداريين ما عندهومش السكن، ما عندهومش السيارة دالمصلحة، التعويضات اللي كتعطى لهم على المهام ديال المسؤولية انتوما أدرى بها، يعني التعويضات، يعني التعويضات ضعيفة وضعيفة بزاف.

الملتمس ديالنا فهاذ الإطار، السيد الوزير، هو أن وزارة العدل تنكب على معالجة هاذ الأوضاع هاذي، لأنه ما يمكنش اليوم التنظيم القضائي الجديد بالالتزامات اللي رتب على السادة المسؤولين الإداريين فالمحاكم، بالالتزامات اللي كنتوقعوها بإخراج الهيكلة الجديدة ديال المحاكم، اللي كنتمناو، السيد الوزير، أنها تخرج لحيز الوجود فالقريب العاجل، لابد من الأخذ بعين الاعتبار هاذ المهام كاملة وتطوير هاذ الوضعية بما يستجيب وتحقيق الحد الأدنى لإطلاع هاذ المسؤولين بالمهام ديالهم، هذا مستوى أول؛

المستوى الثاني، اللي كنتحدثو عليه اللي هو الوضع الاعتباري، اليوم المحاكم فيها جوج سلط، فيها السلطة القضائية، وفيها السلطة التنفيذية اللي هي وزارة العدل، ويفترض أنه يكون واحد النوع ديال التوازن فضبط العلاقة ما بين هاذ المستويين ديال التجلي دالتعاون ما بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، هاذ التوازن مع كامل الأسف، السيد الوزير، مفتقد في المحاكم.

ونتمناو أن وزارة العدل تدخل لما فيه المصلحة ديال المرفق، ولما فيه المصلحة ديال خدمة العدالة فبلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب فيما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد وزير العدل:

يعني حيث جيت لوزارة العدل درت المستحيل باش نفرق وزارة العدل عن الموظفين، شوف غير على مستوى المديرين، ما كانوش عندنا مديرين موظفين، كانو مديرين كلهم قضاة، دابا الآن عندنا تقريبا 2/3 كلهم موظفين ديال وزارة العدل، غير باش نعطيو فرصة والأمل للموظف ديال وزارة العدل باش يكون غدا مسؤول كبير، راه ساهل القضاة نعطيهوم شي حاجة، ساهلة، عندك 5000 قاضي غادي تعطيه وغادي تحل المشكل، ولكن راه الموظفين عندك 20.000، غير كتزيد وتيغوتو فوزارة المالية، هاذ الشي كثير، لأنه غير كتزيد كتولي حجم كبير.

القطاعات الواسعة بحال وزارة العدل تتكون صعيب فيها تدير فيها تغييرات كبيرة مالية، خصك تمشي شوية بشوية، احنا غادي نمشيو بشوية، المديريات الإقليمية احنا خدامين عليها.

الوضعية القانونية ديال المحاكم، البارح اعطيت الأمر للإدارة باش يحيلوه على جميع رؤساء كتابة الضبط نسخة من ذاك القانون باش يعطيو لنا رأيهم، جميع رؤساء كتابة الضبط في محاكمهم، وندير اجتماع أشنو رأيكم فهاذي؟ أشنو رأيكم؟ باش نعرفو، أما باش ندير إمكانيات وكذا وكذا، وسير معايا خطوة بخطوة، كل مرة ندير شي حاجة، راه درنا شي حاجة، غنكملو، إيلا تعاونا هكا غنكملو، ولكن راه ما يمكنش تصخصخوني في الوزارة، وتصخصخوني هنا، شوية ثاني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "تسريع اعتماد قانون العقوبات البديلة بالمملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي سعيد شاكر.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من وزارتكم من أجل تسريع اعتماد العقوبات البديلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للإجابة، تفضل.

السيد وزير العدل:

العقوبات البديلة، غادي تدخل فشهر 8 من 2025 حيز التنفيذ، 22 فشهر 8 غادي تدخل حيز تنفيذ.

السيد رئيس الحكومة المحترم، وتنشكروه، درنا واحد الاجتماع هاذي واحد الأسبوعين، جمعنا كاملين وقال لك أنا فشهر 5 خص تكون جميع الإجراءات وجميع التدابير بما فيها القرارات التنظيمية تكون موجودة، واجتمعنا معاه واعطيناه المعطيات كلها وتكونات واحد اللجنة، شرفني برئاستها واحنا الآن كنجتمعو على.. وفرقناها لواحد المجموعة ديال المواضيع ودخلنا معنا صندوق الإيداع والتدبير، النيابة العامة، احنا، رئاسة الحكومة، وكذلك إدارة السجون، وإن شاء الله غادي تدخل حيز التنفيذ مباشرة من..

أعتقد احنا كنتفاوضو مع مجلس الاتحاد الأوروبي باش نديرو دورات تكوينية للسادة القضاة والسادة الموظفين حول هذه العقوبات البديلة باش تدخل حيز التنفيذ إن شاء الله فشهر 8، ولكن تأكدو فشهر 5 خص تكون جميع الإجراءات، وفقا لتعليمات السيد رئيس الحكومة فشهر 5 غتكون جميع الإجراءات أنه تكون واقفة وموجودة باش فشهر 8 مباشرة نبتدئ فيها إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم للتعقيب.

شكرا.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

القانون المتعلق بالعقوبات البديلة، كالغرامات اليومية واستعمال القيد الالكتروني والعمل من أجل المنفعة العامة، فعلا سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من 22 غشت 2025.

بداية، ننوه بالإرادة السياسية القوية للحكومة والتزامها بإرساء سياسة عقابية ناجعة عبر إقرار بدائل العقوبات السالبة للحرية، وهو التزام يتماشى مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى نهج سياسة جنائية جديدة، وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية ومواكبتها للتطورات.

السيد الوزير المحترم،

لا شك أن التنزيل الفعال للعقوبات البديلة، سيعقلن استعمال السجن أو الحبس كآلية للعقاب والتخفيف من الاكتظاظ، لأن الهدف الإنساني للعدالة هو إدماج المحكوم عليهم بالمجتمع، وتكوينهم في أوراش مهنية لها جاذبية بسوق الشغل.

السيد الوزير،

نجاح الحكومة في تنزيل هذا الورش سيكون له الأثر القوي على المجتمع، وسيتيح إمكانية التعامل مع كثير من المآسي الاجتماعية، الصحية، النفسية والاقتصادية ذات الصلة، لأن الواقع هو أن السجن حاليا لم يلبي أهداف الردع العام والردع الخاص كما هو مطلوب منه، ولأن الواقع الحالي للسجون غير مقبول بسبب الاكتظاظ وبسبب تزايد الطلب على الموارد البشرية ومصاريف الاستثمار ومصاريف التسيير، كما أن السجن أصبح بنسبة متفاوتة ملاذا لبعض المجرمين، الذين يفضلون العيش داخله، يزاولون جميع الأنشطة الممنوعة والمدرة للدخل، وأن السجن يتكفل بمصاريف عيشهم.

السيد الوزير المحترم،

في المقابل، اقتراحاتنا تتصب في مجالات الإشكاليات الأربعة:

أولا، إشكالية الزمن المتبقي للتنزيل الجيد على أرض الواقع، إذ لم يتبقى على ذلك، يعني فقط بعض الشهور، وما تزال النصوص التطبيقية لم تنشر بعد؛

ثانيا، إشكالية الإمكانيات المرصودة لإنجاح العقوبات البديلة المتعلقة أساسا بالجوانب اللوجيستيكية، البشرية والمسطرية، اللازمة للتنزيل الفعال، ومدى انخراط كل القطاعات بشكل أفقي؛

ثالثا، إشكالية التتبع السوسيولوجي والمواكبة النفسية والاجتماعية لبعض المجرمين والمتشردين الذين يفضلون الحياة داخل السجن عوض الحرية؛

رابعا، ونعتقد ان التخفيف من نسبة الجريمة يقتضي اعتماد مقاربة شاملة، تنصب على ما هو اجتماعي وتربوي.

ووفقكم الله، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

شكرا.

السيد وزير العدل:

غير راه ماشي مشكل السجن، المشكل ديال السجن هذاك اللي تيمشي له أول مرة، هو اللي طارح هاذ المشكل، لأن السجن راه إيلا ما مشى ليه

الواحد راه خايفان منه، غير يمشي ليه تيطير الخوف منه، أنني نعطي العقوبات البديلة ويبقى يخاف من السجن، بالنسبة ليا أنا أن السجن وضع للردع، وإيلا دخلها خص إعادة تربيتو، آش غتعاود تربي السجن؟

عندك 100.000 وتيدوز أربع شهور أو لا خمس شهور غيتلقى مع المجرمين، آش غادي تربي فيه؟

لهذا، قلنا العقوبات البديلة تخفف من نتاع السجن، ولكن كذلك تعلم واحد المجموعة نتاع القيم والمبادئ تعلمهم للمعتقلين، للسيد المتابع، منها مفهوم العمل، منها مفهوم الخدمة الاجتماعية، منها أنه يحافظ على نفسه وما يدير الجريمة، بحال الإفراج المقيد، الإفراج المقيد بحيث كتبقى له ست شهور أو لا سنة وكتفرج عليه، ما خصوش يدير شي جريمة فهاذيك شهر أو لا، لأنه إيلا دارها تيخصو يعاود هاذيك المدة اللي أعطتها له يعاود يدوزها، لذلك هاذي كتهيؤو باش يمكن له ينسجم.

العقوبات البديلة المهمة إيلا حرصنا على أننا ننفذوها بجزئياتها، بكل جزئياتها، وكنشتغلو كيف ما كتشوف فالتجارب ديال الدول، صيفطنا واحد الوفد لفرنسا، دبا غادي نصفطو واحد الوفد آخر لإسبانيا ولأمريكا، تنصيفط الموظفين دياولي تنقول لهم سيرو شوفو، وقولو لنا أشنو كاين، أشنو هي السلبيات، أشنو هي الإيجابيات؟

احنا تنفكرو هكا، وجات المنظمة الدولية قالت لك لا، احنايا نعاونكم، قلنا لها آش غادي ديري؟

هاذوك الوفود احنا نمولوهم، احنا نعطيوهم التمويل، ودابا تيمول لنا الأسفار حتى ديال المديرين ديالنا باش يمشيو يطالعو على التجارب الدولية، وهاذي مهمة جدا وغادي نستافدو منها إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السادس موضوعه "تفاعل المملكة المغربية مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان."

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلي للا سليمة.

المستشارة السيدة سلمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن تفاعل المملكة مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير العدل:

فالحقيقة أنا كنت متبع هاذ الموضوع ليس كوزير فقط ولكن كمسؤول على المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، اللي تدخل في إطار التفويض ديال السيد رئيس الحكومة اللي أعطاني كوزير العدل، وكنمثل المغرب في جميع هاذ الاتفاقيات، جوج الاتفاقيات اللي ما مشيتش، واحدة مشات لها السيدة وزيرة المرأة السابقة وكذلك وزير التشغيل، في ملف اتفاقية حماية جميع العمال المهاجرين.

أما جميع الاتفاقيات الأخرى فكنت تنحضر فيهم شخصيا، منها التقرير الجامع للتقارير الدولية 19، 20، 21 لأعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز، التقرير الأولي لأعمال اتفاقية حماية جميع الأشخاص في الاختفاء القسري، كان فيه نقاش حاد، لأن تجربة الإنصاف والمصالحة والاختفاء القسري والاعتقال... إلى آخره، إلى غير ذلك من الاتفاقيات.. لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، كذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، كذلك.. إلى آخره من جميع الملفات.

غير باش نقول لكم كاين نقاش، المغرب متقدم جدا لأنه في إفريقيا وفي العالم العربي تيبقى من الدول الأكثر تقدما في مجال حقوق الإنسان.

ولكن واحد القضية تيخصنا نعرفوها، راه المناقشة اللي كتكون معنا في جنيف، ما كتكونش فقط مناقشة قانونية، تتكون كذلك مناقشة سياسية، كاينة بعض الدول تتحاول تصفي الحساب من خلال هاذ العملية بشي ترهات ما عندها حتى قيمة، وتتردو عليها فيهم، وكنشبتو، في حين هوما غارقين فالخروقات ديال حقوق الإنسان وغارقين فالتجاوزات، وتيجيو وتيعطيونا دروس.

وكاين نقاش بيننا وبين هيئة الأمم المتحدة، وأنا قلتها للمفوض السامي أنه راه تنديرو السياسة، ما بقيناش تنديرو حقوق الإنسان، ولينا تنديرو السياسة هنا، كل واحد تيصفي الحساب اللي عندو مع شي دولة أخرى هنايا، دولة كتصفي الحساب مع دولة أخرى، كتجي واحد الدولة كاع ما معترف بها، كاع ما عندها قيمة وتجي تقول ليك، تجي تنتقد دولة أخرى اللي عندها باع فمجال حقوق الإنسان.

وأنا كنقول لكم المغرب له مكانة متميزة، له حضور متميز، بعض الأصوات كنسمعوها راه لا تمس من قيمة المغرب، والناس اللي ما راضينش على المغرب، لأنه كيعتبرو فيه مخالفات حقوقية راه تيشوفو المغرب غير من ذاتهم، ما كيشوفوش الواقع وطبيعة الاتفاقيات اللي درنا وطبيعة المؤسسات اللي ساهرة فالمغرب.

لذلك أنا مرتاح، طبيعي يمكن لها تكون تجاوزات، ولكنها بعض الأحيان

تجاوزات فردية، ماشي منهجية ديال العمل، ماشي منهجية ديال الخروقات، وهذا طبيعي جدا، القضاء راه تيدير شغلو فالمتابعات إيلا كاين تبيين.

ولكن، ما يمكنش شي واحد يجي يدير اللي بغا ويقول اللي بغا ويقول ليك أنا عندي حرية التعبير ولا حقوق الإنسان، حقوق الإنسان عندها قانون وعنده ثقافه وعنده حقوقه، واللي كيقلب على شي عالم ديالو بوحدو يحل فيه فمو كيف بغا هذاك شغلو، ولكن إيلا خرق القانون وإيلا مس بكرامة الناس، وإيلا مس بحريتهم، إيلا مس بسمعتهم، سنطبق القانون، لأن فآخر المطاف احترام حقوق الإنسان مرتبط بحسن تطبيق القانون لفائدة جميع المغاربة، ماشي البعض يكون عندو واحد الامتياز أنه يمكن لو يقول اللي بغا ويهضر اللي بغا بدعوى حرية التعبير.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سلمى زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

والعالم يخلد اليوم ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتز بالتطور الكبير الذي شهدته بلادنا في مجال حقوق الإنسان في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، الذي حرص ومنذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين على تعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وجعل حقوق الإنسان محورا أساسيا في مختلف السياسات والبرامج الوطنية.

فلقد أصبحت بلادنا تشكل نموذجا يحتذى به في الإصلاح الحقوقي والمؤسساتي، وهو ما عزز مكانتها كدولة تحترم الحقوق والحريات وتسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية في إطار رؤية متكاملة ومستدامة، وما رئاسة بلادنا لمجلس حقوق الإنسان لسنة 2024 إلا ثمرة لهذه المنجزات التي راكمتها منذ عقود في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الوطني والدولي، وعرفانا بالدينامية الحقوقية التي تعرفها بلادنا، وتأكيدا على وجاهة توجهات المملكة واختيارها الإصلاحي وتشبثها بالقيم الكونية الداعية إلى احترام كرامة الإنسان والمواطنة الكاملة.

نشيد بالتفاعل الديناميكي الملتزم والمتواصل لبلادنا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سواء فيما يتعلق بهيئات المعاهدات أو الإجراءات الخاصة أو الاستعراض الدولي الشامل.

كما نشيد بحصيلة بلادنا الإيجابية مع آليات حقوق الإنسان، وحرص الحكومة على تعزيز الوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة من خلال العناية الكبيرة التي حظي بها التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، وخاصة الاستعراض الدولي الشامل وهيئات المعاهدات، وأيضا ما عرفته العلاقات مع هذه الآليات من زخم على صعيد الحوارات التفاعلية التي همت فحص بعض التقارير الوطنية.

وانسجاما مع خيار بلادنا الاستراتيجي والإرادي في مجال حقوق الإنسان والذي تم تكريسه بموجب دستور 2011، وانسجاما أيضا مع التفاعل المتنامي لبلادنا مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، فإننا في فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب، نود التأكيد على أهمية مواصلة ملاءمة التشريعات الوطنية والخطط والبرامج التنموية مع التزامات بلادنا الدولية في مجال حقوق الإنسان، وخاصة:

- الانضمام إلى اتفاقية العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم؛
- الرفع من قدرات المجتمع المدني في مجال التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك لتعزيز قدرات النسيج الجمعوي ليضطلع بأدواره في هذا المجال بشكل فاعل؛
- ثالثا، إصدار تقرير سنوي شامل حول تفعيل التوصيات المقبولة من طرف بلادنا الموجهة من طرف المؤسسات الحقوقية الأممية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

للرد السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير العدل:

بغيت نقول غير جملة واحدة.

ماكاين اللي كيهدد حقوق الإنسان إلا ذيك الشعبوية المفرطة اللي يمكن لها تضحي بكرامة الإنسان واحترام الإنسان بدعوى حرية التعبير، الإنسان المغربي المقدس لا يجوز المساس بكرامته أو بحريته أو بسمعته، واللي كيدير هاذ الشي من أجل باش يسب واحد آخر أو كيسعى فهاذ الهدف هذا أو الذي يريد أن يدمر العمل السياسي بدعوى اتهام الجميع بأنه راه فاسد وموسخ وكولشي، وهو بوحدو اللي نقي، هاذو الناس هوما اللي تيهددو ثقافة حقوق الإنسان، لا يمكن أن نقبل توظيف حقوق الإنسان لأسباب سياسية أو ذاتية أو فردية أو ابتزازية.

هذا هو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السابع موضوعه "استراتيجية الحد من جرائم الابتزاز الإلكتروني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي عبد القادر الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا، من حيث انتهى السيد الوزير في السؤال السابق حول موضوع الابتزاز، وفي مقدمة هاذ الابتزاز هو الابتزاز الإلكتروني الذي يشكل واجهة الجرائم الإلكترونية.

والساحة الإلكترونية ماشي بحال الواقع العملي، الإنسان تيلقى راسو فيها وهو غير محصن، عندو مشكل على مستوى الإدراك والمعرفة بالحقوق ديالو، عندو مشكل على مستوى الإدراك بأشنو هي المجالات اللي تيحافظ لو عليها القانون.

لهذا، مواجهة الابتزاز الإلكتروني، في مواجهة الأطفال، في مواجهة النساء، في مواجهة الأموال، في مواجهة الأعراض، يقتضي مجموعة من الأمور:

أولا، على المستوى الوقائي، قبل ما نوصلو للجانب الزجري، الجانب الوقائي خص واحد النوع من المصاحبة، مصاحبة ديال الأجهزة ديال الدولة لهاذ الناس على مستوى التعريف ديالهم من خلال ندوات، من خلال ورشات، من خلال المناصب اللي تتوضع هاذ المستعمل الإلكتروني في إطار الحقوق اللي تيكفلها له القانون.

لابد ما نثمنو الجهود اللي تتبذلها المؤسسات الأمنية في العملية ديال القضاء، فالتتبع، ولكن هذا مجال متسارع وفيه واحد النوع من التطور، ما تيخضعش للحساب الزمني العادي والطبيعي، واحد التطور خطير، وبالتالي المواكبة ديالو فيها صعوبة، وتيكون تجدد ديال الآليات والطرائق والوسائل ديال هاذ الإجرام.

لهذا طرح هاذ السؤال، الغاية منه ماشي هو أشنو جايبو القانون الجنائي من مواد زجرية؟ الغاية منه هو أنه خصو واحد النوع من تضافر الجهود لحماية المواطنين، والرقم الأسود مرتفع فهاذ الإطار، لأنه عدد من الناس تيتعرضو للابتزاز ولكن ما تيلجؤوش للقانون، تيتعرضو للابتزاز وما تيمشيوش للمحاكم، تيتعرضو للابتزاز ولكنهم ما تيبوحوش حتى تيوقع مشكل من المشاكل.

بغينا هاذ الموضوع ما يبقاش رقم أسود، وبغينا الناس تمشي وتشكي على الابتزاز اللي تتعرض له داخل الوسائط الإلكترونية، وأنه المواطن تيخصو يكون محمي فالحق ديالو، فالمال ديالو، فالحرية ديالو، فالكرامة ديالو، باش يمكن له يعيش بكرامة وما يوليش هاذ الوسائل هاذ الإلكترونية آليات ديال التدمير ديال الحياة ديال الأفراد وديال الأشخاص فالمجتمع ديالنا.

لهذا، هاذ السؤال نعتبره واحد نقطة نظام، لأنه ماشي موضوع غير ديال العدل وديال القضاء، هو موضوع ديال كل مكونات المجتمع، وبالتالي لا ديال التعليم، لا ديال الإعلام، لا ديال الصحافة لا ديال جميع المكونات باش يمكن لنا نواجهو، وهنا الناس مساكن تتعاني بصمت، لأنه ملي كنستمع للناس تتلقى مشكل كبير فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال، شكرا.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

أنا نقول لك واحد القضية، راه اللي كيستعمل وسائل التواصل الاجتماعي للمساس بالأشخاص راه كيتلقى عليه تعويض.

لهذا، أنا أدعو جميع المغاربة اللي قرب لك على مستوى استعمال التواصل الاجتماعي سير للمحكمة دير عليه دعوى، وطلب له التعويض، حقك هذاك.

صورتك حقك، سمعتك حقك، أسرارك حقك، ما تخلي حد يقرب لهم، خص المغاربة أنه وقت ما تعرضو لشي تصوير أو تعرضو لشي تصرف من طرف وسائل التواصل الاجتماعي، أنا أدعوهم أو أطالبهم باش يمشيو للمحكمة يرفعو دعوى، باش القضاء يحسم فهاذ المواضيع هاذي.

من حيث يعرف الجميع بأن راه أي واحد دار واحد التصرف فوسط التواصل الاجتماعي راه غدا غادي يتعرض للمواجهة القضائية، كولشي غادي يشد الطريق، أما الآن كيتضر المواطن وكيسكتو وتيقول لك شي باس ما كاين، واحد تيقول لك أنا نعطيه شي حاجة باش يسكت عليا، واحد تيقول له، لا، خصنا نحبسو هاذ الأمور هاذي.

لذلك، أنا أدعو المغاربة.. هاذ الموضوع ديال الابتزاز الإلكتروني واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي، من حيث جيت لقيت اتفاقية Budapest) (2هي اللي تتقول.. وأنا شخصيا انتقلت إلى (Strasbourg) ووقعت على هاذ الاتفاقية، على البروتوكول الاختياري ديال اتفاقية (Budapest) ودرنا واحد اللقاء مع جميع المؤسسات العمومية حول إعمال واحد القانون باش ننفذو هاذ الاتفاقية هاذي.

هذا واحد 3 دالأسابيع ولا أسبوعين فقط كنت في مصر، وكانو وزراء العدل العرب، هذا هو الموضوع اللي مطروح، كلهم يشتكون، تيقول لك خصنا نوقفو هاذ الشي عند حدو، وكيقول لك بأن الذكاء الاصطناعي ها هو جاي، حتى هو خصنا نوقفوه عند حدو، وهاذ الشي تنشتغلو عليه، اشتغلنا عليه في القانون الجنائي، غادي نشتغلو عليه.

هناك فرق بين واحد تيتكلم في اليوتوب والصحافي، الصحافي منزه، الصحافي ممكن يخطأ، ولكن ما يمكنش يتحامل، الصحفي ما تيجلس يقلب على أشنو هي الجرائم باش يمشي ينسبها للشخص أو يؤول الكلام، الصحافي

يحترم نفسه، هاذوك الناس كيتخباو وسط الصحافة باش يديرو الجرائم، وباش يشدو الفلوس.

لا، هذا ماشي معقول، وهاذ الشي غادي نمشيو في إطار المستوى التشريعي إلى العقاب عليه.

العقاب عليه لماذا؟ لحماية المغربي، لحماية المرأة المغربية، لحماية الأسرة المغربية، لحماية الثوابت ديالنا، لحماية الأخلاق المغربية، وكذلك أن المواطن يعرف أنه غادي يخرج للشارع ويمشي وهو محمي، عندك شي حاجة مع شي واحد سير أخويا دير شغلك القانوني، الصحافة تتكتب، مزيان هذا هو النقد، أنا مع النقد، ولكن ليس لتوظيف ذلك بسوء نية، ونحن نعرف سوء النية كيفاش كتجي.

لهذا، مرة أخرى أطالب من المغاربة أن كل من استعمل وسائل التواصل الاجتماعي للتصوير أو لنشر خبر غير صحيح، أو، أو، أو... أن يتحركوا إلى القضاء، هذاك حقهم ويدخل في ثقافة حقوق الإنسان، ولا يدخل في حرية التعبير المساس بسمعة الناس وكرامتهم وحياتهم الخاصة.

أطالب المغاربة أن يتحركوا وأن يحركوا الدعاوى، والقضاء سيحترم القانون، سيطبق القانون.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن والأخير موضوعه "تأهيل البنى التحتية للمحاكم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون أن اليوم يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان والذي يعرف احتفاء من طرف المجتمع الدولي، وذلك إحياء لذكرى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، هذه الذكرى التي تعتبر مناسبة للوقوف على المنجزات وترصيد المكتسبات واستشراف المستقبل من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبالنظر للدور الذي تلعبه المحاكم بجميع ربوع المملكة من أجل تحقيق العدالة وحماية الحقوق والحريات وتعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم في جميع الجوانب السياسية والمدنية.

وعليه، نسائلكم اليوم عن الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف وزارتكم لتأهيل البنى التحتية لهذه المحاكم حتى تمكن القضاة والموظفين للقيام بعملهم والمتقاضين في الدفاع عن حقوقهم في أحسن الظروف؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير المحترم من أجل الإجابة على السؤال.

شكرا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

هو فهاذ 10 سنوات الأخيرة، تم بناء واحد 77 بناية، 18 مشروع جاهز للتدشين الآن، خصني نمشي ندشنهم، غير أنا ما تنوقفش العمل بالمؤسسة حتى ندشن، يشتغلو حتى يجي واحد النهار ويكون التدشين، و60 مشروع في طور الدراسة والبحث.

درنا محكمة الاستئناف تازة، ردينا جرسيف تابعة لتازة، لأنه كانت في الأول تابعة لوجدة، درنا أربع محاكم ابتدائية بعد ترقية أربع مراكز قضائية، يتعلق الأمر بكل من أرفود، الريش، شيشاوة ودمنات، احنا خدامين نهيئو فيهم، درنا محكمة بإغرم، التابعة لنفوذ المحكمة ديال تارودانت ومازال ما فتحناها، إحداث محكمة استئناف إدارية بفاس، محكمة ابتدائية إدارية بطنجة، وكذلك استئنافية، محكمتين ابتدائيتين تجاريتين وإدارية ببني ملال.

الآن كنقلبو فبني ملال على شي محل فين غادي نكريوه باش نديرو فيه محكمتين، باش تبقى لنا محكمة إدارية وتجارية فبني ملال، وكذلك درنا محكمة الاستئناف التجارية وإدارية بمدينة أكادير.. آه نسيت الدائرة ديالك هاذيك، أكادير، وكاين محكمة استئناف التجارية والإدارية بطنجة.

وصدرنا مرسوما لإعادة النظر بالنسبة للاختصاصات، لأنه كنفكرو نديرو محكمة ابتدائية بأولاد تايمة التابعة لمحكمة الاستئناف بأكادير، وغيرها من المحاكم.

وكذلك، درنا مؤسسات أخرى بحال مؤسسات الاهتمام بالمرأة باش نديرو لها واحد المحل فين تمشي ما تمشيش للسجن، إلى غير ذلك من..

الآن مشينا فواحد الاتجاه جديد، وهو أنه دخلنا فاتفاق مع صندوق الإيداع والتدبير، هو كيبني واحنا كنكريو منهم، باش ذوك الفلوس ما نبقاوش نصرفو الفلوس فالبني، نخليو صندوق التقاعد (المقصود: صندوق الإيداع والتدبير) هو اللي يبني واحنا نكتريو منهم، هو يستافد واحنا نستافدو.

لذلك، أنا كنتمنى أن المحكمة الإدارية، والمحكمة التجارية فبني ملال نديروها فأقرب وقت ممكن، كنقلب فقط على المحل، وغادي نديرو واحد القسمين: محكمة الاستئناف التجارية، ومحكمة الاستئناف الإدارية ديال فاس، غادي نفتحو لها واحد القسم فوجدة، باش ما يبقاوش يمشيو المحامون حتى لفاس، غادي تولي وجدة ونتبعو لها الناظور، نتبعو لها الحسيمة، باش تولي الأقسام ديال هاذ المحاكم تكون فوجدة، وباش نقربو المحاكم للمواطنين، هذا حق للمواطن باش نقربو ليه المحكمة باش يمشي ليها.

وكنتمنى أنه فالمستقبل، وكاين محكمة النقض فالرباط، راه احنا كنبنيوها من 8 طوابق، عندنا مشروع فالدار البيضاء مازال ما تم حسمه، باش نبنيو واحد المدينة ديال العدالة فالدار البيضاء، مازال كاين نقاش بينا وبين مجموعة نتاع المؤسسات، ونشوفو آش غادي يعطيو.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، السي عبد الكريم شهيد، في إطار التعقيب.

شكرا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

لا يمكن الإنكار أن البنى التحتية للمحاكم عرفت تطورا مهما خلال السنوات الأخيرة، خاصة المحاكم الجديدة والتي أصبحت تشيد بواصفات عصرية ووفق تصاميم حديثة ميسرة الولوج، وتجهيزها بالوسائل اللوجيستيكية، والتي ساهمت في تجويد الخدمات القضائية والوصول إلى المعلومات، كما مكنت من تخفيض الضغط على العاملين بها وتجويد الخدمات القضائية وتسهيل وصول المرتفقين والمتقاضين إلى المعلومات بسرعة وفعالية، الشيء الذي أكدته تقارير رسمية صادرة عن مؤسسات دستورية.

لكن، السيد الوزير، فإذا كانت المحاكم الجديدة صممت وفق نماذج متطورة تواكب تطورات تكنولوجية وتلبي احتياجات العدالة الحديثة، هناك مجموعة من المحاكم القديمة والتي تنتظر دورها، لأنها تفتقد لمجموعة من الشروط الأساسية للعمل، والتي تتطلب النهوض ببناها التحتية حتى توفر وضعية ملائمة للعمل والتقاضي، وتمكن من الرفع من نجاعة الأداء وتحسين سير العمل الإداري والقضائي، مع التأكيد عند التخطيط لتهيئتها وصيانتها على ضرورة اعتماد نفس المقاربة التي تم بها تشييد البنى التحتية الجديدة.

لكن نظن، السيد الوزير، أن قراركم هذه السنة القاضي بإنشاء وتنظيم المصالح اللامركزة للوزارة المتمثلة في مديريات إقليمية للعدل، موزعة على مستوى الدوائر القضائية لكل محكمة استئناف، سيسهل المأمورية أمامكم لتحقيق برامجكم وسيعزز التواصل المؤسساتي وسيمكن من توفير عدالة مجتمعية تتماشى مع رؤية الوزارة لتقديم خدمات قضائية منصفة وفعالة في كافة أنحاء المملكة، وتبني نظاما لا ممركزا يهدف إلى تحديث المنظومة القضائية وتسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة.

ولهذا، فنحن اليوم نثمن هذا القرار الذي يعتبر محطة جديدة في مسار تطوير قطاع العدل وقفزة نوعية في مسار دعم اللامركزية، كما نوصي بالتسريع بالتنزيل الفعلي لعمل هذه المديريات في أقرب وقت ممكن، لما ستضمنه من مواكبة لاحتياجات كل دائرة قضائية على حدة، خاصة إذا ما تم تمكينها من الاستقلالية والصلاحيات الموسعة على الصعيدين الإداري والمالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير المحترم في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

باش غير نكونو موضوعيين معكم، عندنا كذلك واحد التقرير هيئناه حول النقط السوداء اللي عندنا فالمحاكم فالمغرب.

عندنا مثلا فبني ملال المحاكم ديال بني ملال لا تليق بالقضاء، عندنا المحكمة فأسفي راه احنا كنعاودو نصلحوها إيلا قدرنا نصلحوها، عندنا بعض المحاكم فبعض المجموعة نتاع مجموعة من المدن لا تليق بالقضاء، خصنا نعيدو فيها النظر، باش تكون في مستوى واحد آخر، واحنا كنشتغلو عليها.

أكبر فضيحة عندنا وهي (geôles)، قاعات الاعتقال، هاذ قاعات الاعتقال لا تليق، وصلنا تقرير من المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال لينا ذاك الشي عندكم راه ماشي هو هذاك، خصكم تعيدو فيه النظر، درنا واحد الدراسة لجميع أماكن الاعتقال اللي كاينة عندنا فالمغرب وقسمناهم إلى درجات، واحنا الآن بدينا فالإصلاح ديالهم باش نديرو أماكن فيها شوية ديال الأنسنة، شوية ديال الاحترام، إلى غير ذلك.

هناك محاكم الناظور كذلك نقطا سوداء، عندنا محكمة الناظور كارثة، خصنا نعيدو فيهم النظر فالمحاكم ديال الناظور، وكاين بعض الأماكن اللي غادي نحتاج..

ولكن راه أنتوما اللي كتصوتو فالميزانية، حيت تجي الميزانية ديال وزارة العدل اعطيونا شوية دالبركة باش نصاوبوهم.

وما ننساش أنه درنا محكمة فسيدي إفني جديدة.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة.

وننتقل للأسئلة الآنية الموجهة لكتابة الدولة لدى وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المكلفة بالشغل، حول الحماية الاجتماعية والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص".

السيدة المحترمة السيدة فاطمة الحساني.

شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

مساء الخير.

السيد الوزير المحترم،

عن الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة لتعزيز الحماية الاجتماعية للشغيلة في القطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، فليتقدم مشكورا.

السيد لحسن الحسناوي.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

السيد الرئيس المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة لتعزيز الحماية الاجتماعية للشغيلة في القطاع الخاص؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث موضوعه "الحماية الاجتماعية للشغيلة في القطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

فليتقدم مشكورا السي عبد اللطيف مستقيم.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

عن تعزيز الحماية الاجتماعية للشغيلة في القطاع الخاص، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.

السؤال الآني الرابع موضوعه "الحماية الاجتماعية للعمال بالقطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السي لحسن حداد، تفضل مشكورا.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هاذ المسألة ديال عدم التصريح بالأجراء راه واحد التحدي من التحديات الكبرى اللي كتواجه التغطية الاجتماعية والحماية الاجتماعية بالنسبة للمغرب.

دابا التقارير كتشير لواحد 40% من الأجراء هوما فالقطاع غير المهيكل، وهذا تيعني هوما غير مسجلين فالحماية الاجتماعية، كاين واحد العدد كبير من الأجراء غير مصرح بهم في قطاعات معينة، هذا غير مقبول وغير معقول.

وكاين كذلك أنه الآثار ديال هاذ الشي هو أنه حرمان الأجراء من مزايا، لا التغطية الصحية ولا التقاعد ولا التعويض عن الشغل، إلى غير ذلك، والتقليص حتى من القدرة ديالهم في مواجهة آفات بحال الفقر، مثلا فاش وقعات كورونا الكثير من الأجراء فقدو المصادر ديال العيش ديالهم، علاش هاذ الشي كيوقع؟ لأنه الأسباب شنو هو؟

كاين واحد الضعف ديال المراقبة وديال الإلزام القانوني للتصريح، هاذي ما كايناش، كاين ارتفاع ديال التكلفة ديال التصريح كذلك، وكاين القلة ديال الوعي بهاذ القضية ديال التسجيل.

أنا تنظن بأنه ما كيخصش المشغل هو اللي يدير التصريح، خص الأجراء بأنفسهم هوما اللي يديرو التشغيل باش يمكن لنا نتجاوزو هاذ المسألة هاذي.

خصهم يكونو عندنا يعني واحد المجموعة ديال مفتشي الشغل، راه قلناها شحال من مرة، أنه عندنا 300 أو لا 400 ديال مفتشي الشغل، بينما الحاجة عندنا أنه لأكثر من 1000 و1200 ديال مفتشي الشغل باش يمكن لهم يراقبو جميع القطاعات، إلى غير ذلك، وحتى يعني كاينة واحد الأمور اللي كتتعلق باحترام الساعات القانونية، كاين كثير من الأجراء اللي تيشتغلو أكثر، وكذلك حتى بالنسبة لمثلا هذاك (SMIG[1]) اللي خصهم ياخذو، كاينين كثير من الأجراء تياخذو أقل من هاذ (SMIG) هذا، خصوصا بالنسبة للنساء فهاذ الإطار هذا.

إذن كاينة واحد الأمور اللي ما تنحترموش بها حتى الشروط ديال العمل ديال هاذ الأجراء، ما بالك الحماية ديالهم اللي هي حماية اجتماعية وحماية صحية في هاذ الإطار هذا.

أنا تنظن أنه آن الأوان باش ندمجو هاذ الفئات ديال العاملة فالقطاع غير المهيكل فواحد البرامج ديال الحماية الاجتماعية اللي تكون يعني خاصة بهم، كذلك هاذ المسألة ديال المقاول الذاتي، إلى غير ذلك، راه أعطت واحد الدفعة قوية لهاذ المسألة هاذي، خصنا الحماية الاجتماعية تدرج في إطار الحوار الاجتماعي، أساسية هاذ المسألة هاذي خصها تكون من إحدى الأولويات ديال هاذ المسألة.

وكذلك، راه عندنا يعني بعض الحالات وكثير من الحالات، ما شي بعض، ديال السلامة في الشغل، كذلك التي تطرح هاذي المسألة تتعلق بالحماية ديال الأجراء.

إذن تنظن أنه لابد هاذ المسألة ديال التحدي ديال أنه الأجراء كلهم خصها تكون عليهم الحماية الاجتماعية مطروح، بالنسبة لنا خصنا لابد أنه يكون واحد النوع من المراقبة فهاذ الإطار هذا، تعبئة، وهاذ الإطار هذا، توعية فهاذ الإطار هذا.

وأنا تنظن أنه لا أجراء ولا مشغلين، ولا كذلك الحكومة خصو يكون

[1] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

واحد المقاربة اللي هي مندمجة، مقاربة اللي هي جماعية باش يمكن لنا أننا نتجاوزو هاذ المسألة ديال الحماية، سواء فيما يتعلق بالسلامة، سواء فيما يتعلق بالتغطية، سواء فيما يتعلق بساعات العمل، وهاذي مسألة أساسية باش يمكن لنا نمشيو للمغرب ديال المستقبل اللي فيه الحماية الاجتماعية، يعني أنها تهم جميع فئات المجتمع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على احترام الوقت.

السؤال الآني الخامس موضوعه "الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص، نسائلكم السيد الوزير ؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني السادس موضوعه "الحماية الاجتماعية للشغيلة في القطاع الخاص".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، فليتقدم مشكورا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير المتخذة لتنزيل الحماية الاجتماعية للشغيلة بالقطاع الخاص ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة لدى وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

تفضلوا السيد الوزير للمنصة.

شكرا.

السيد هشام صابري، كاتب الدولة لدى وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أحضر اليوم بينكم لأعرض التقدم الذي أحرزته بلادنا في مجال الحماية الاجتماعية للأجراء، ولأتناول التحديات والرهانات التي تواجهنا في هذا الورش الوطني الحيوي، الذي أصبح موضوعا أساسيا وجوهريا في النقاش العمومي، وحقا من الحقوق الأساسية.

ولحسن الصدف، أن هذا النقاش يتزامن اليوم مع ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان 10 دجنبر.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون فإن هذا الموضوع يحظى بعناية سامية، خاصة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي يقود ثورة اجتماعية هادئة تصون للمغاربة كرامتهم على حد سواء، وقد عبر جلالته بشكل واضح وصريح عن هذه العناية في الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، والذي نص على ما يلي:

"**ويأتي في مقدمة ذلك توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة التي ستبقى شغلنا الشاغل، حتى نتمكن من تعميمها على الفئات الاجتماعية**". انتهى القول السامي لصاحب الجلالة الملك.

وكذا الخطاب السامي الملكي الذي وجهه صاحب الجلالة نصره الله وأيده إلى مجلسي البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2020: "**لذلك دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة**".

انتهى القول السامي لجلالة الملك.

حضرات السيدات والسادة،

من خلال هذه المقتطفات من الخطب الملكية السامية السالفة الذكر، يتبين مما لا شك فيه، أن جلالة الملك محمد السادس أعطى انطلاقة مشروع اجتماعي غير مسبوق، يتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة كافة المغاربة، ويعد هذا المشروع ثورة اجتماعية حقيقية لتقوية الدولة الاجتماعية من خلال تعميم التغطية الصحية وتعميم التعويضات العائلية وتوسيع منظومة التقاعد، فضلا عن توسيع الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

ووفقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة إلى الحكومة، من أجل العمل على التنفيذ التدريجي لتعميم الحماية الاجتماعية بين 2021 و2026، اختارت

الحكومة شعار "بناء الدولة الاجتماعية" اختيارا واضحا تبلورت رؤية هذا الشعار في مضامين البرنامج الحكومي 2021-2026، الذي جعل من الحماية الاجتماعية أولوية وطنية.

ونعمل في الحكومة على تعزيز الحماية الاجتماعية للأجراء من خلال مقاربة شمولية تقوم على تعاقد اجتماعي جديد، يتطلب توفير شروط وتدابير استعجالية ومرحلية وأخرى استراتيجية عابرة للحكومات، وأكبر من كل فاعل سياسي وحزبي ومؤطرة بالموازنة بين خلق الفرص من جهة وضمان العيش الكريم، مدخله بالنسبة للأجراء هو ثلاث نقط أساسية:

- ✓ توسيع التغطية الاجتماعية؛
- ✓ تحسين الخدمات الاجتماعية؛
- ✓ وتحقيق العدالة الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

بالفعل، التزمت الحكومة بتطبيق هذه الرؤية الملكية السامية الرامية لتعميم الحماية الاجتماعية والعمل على توسيعها لتشمل سائر الفئات النشيطة، خصوصا أن المذكرات الإخبارية الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، تتحدث عن 12 مليون و171 ألف شخص من الفئة النشيطة في المجتمع، منهم 10 مليون و591 ألف نشيطون يشتغلون، أي ما يقارب ثلث المغاربة لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية.

يعاني هؤلاء الأجراء الهشاشة في العديد من القطاعات الإنتاجية، ويستسلمون للشعور بعدم الأمان إزاء وضعهم القانوني، وما يؤكد ذلك هو أن عدد المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي 4 دالمليون أجير فقط مطلع سنة 2024.

لذا، فمن موقعنا كوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، نركز تفاعلنا حول الوضعية الملتبسة، لأن هذه الأرقام والمعطيات قاسية، قاسية جدا، بحيث أن حوالي 6 دالمليون مواطن مغربي أجراء، 6 دالمليون مواطن مغربي أجراء، يحرمون من أبسط حقوقهم، وهو التصريح في صندوق الضمان الاجتماعي، ولعل عملية التصريح بهؤلاء الأجراء هو المدخل الأساسي لتوفير الاستقرار في الحياة والعمل والأمان والطمأنينة وصون الكرامة.

حضرات السيدات والسادة،

حقيقة، إن موضوع التصريح بالأجراء لدى صندوق الضمان الاجتماعي، من أجل حماية حقوقهم المضمونة بموجب القانون، موضوع شائك ومعقد بالنظر لعدد المتدخلين، إن هذا الورش الوطني ليس مسؤولية الحكومة لوحدها، بل هو التزام جماعي يستدعي تضافر الجهود ويسائلنا جميعا، كشركاء اجتماعيين، حكومة ونقابات ومشغلين وأجراء، يسائلنا كحكومة، لأن مسؤوليتنا ثابتة، لأننا نحن المسؤولون عن تنفيذ التشريعات المنظمة للشغل، خصوصا فيما يتعلق بتفعيل الأدوار المنوطة بجهاز تفتيشية الشغل من أجل زجر المخالفات وتنزيل العقوبات اللازمة.

يسائل المشغلين باعتبارهم المسؤولين القانونيين عن التصريح بأجرائهم، ومن واجبهم القيام بسلوك مواطن تجاه الأجراء، باعتبارهم شركاء اجتماعيين أساسيين في المقاولة.

كما يسائل الأجراء، باعتبارهم الطرف الضحية، بأنهم أيضا مطالبون بالمبادرة تجاه آليات الانتصاف المتاحة قانونيا من خلال مدونة الشغل.

كما يسائل أيضا، المنظمات النقابية للأجراء، باعتبارها فاعلة في الميدان، وحاملة لرسالة الدفاع عن حقوق الشغيلة، وهي الأعين التي نرى من خلالها مدى احترام قانون الشغل داخل المقاولة.

ورغم تعدد الشركاء الاجتماعيين المتدخلين، فإننا في الحكومة لا ننكر مسؤوليتنا في بذل المزيد من الجهود في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، لأنه يدخل ضمن نطاق الاختصاصات الموكولة لقطاع الشغل.

ومن أجل ذلك، نشيد ونثمن الأدوار التي يقوم بها جهاز تفتيش الشغل في تعزيز الحماية الاجتماعية للطبقة الشغيلة في القطاع الخاص، رغم الصعوبات والعراقيل التي تعترض مفتشات ومفتشي الشغل في مزاولة مهامهم، قد تصل للاصطدام والتعرض للعنف اللفظي والجسدي من قبل بعض المشغلين وأحيانا يعرضون للمتابعة القضائية.

زد على ذلك، النقص الكبير في الموارد البشرية، لأن عددهم لا يتجاوز450 مفتش شغل قانونيين ومهندسين وأطباء، موزعين على 53 مديرية إقليمية بربوع المملكة.

وفي إطار السعي لعصرنة وتحديث مقاربات تدبيرها الإداري، تم اعتماد منهجية التخطيط الاستراتيجي من خلال اعتماد البرنامج الوطني للتشغيل (PNIT: Plan National d'Inspection du Travail)، بغية الرفع من مستوى الكفاءة وتحسين مؤشرات الأداء.

واستنادا إلى مقتضيات المادة 16 من ظهير 1972/7/27، وكذا مدونة الشغل، فإن مهمة مفتشي الشغل تقتصر على مراقبة الانخراطات، تقتصر على مراقبة انخراطات المقاولات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتسجيل الأجراء والتصريح بأجورهم وتوجيه الملاحظات والتنبيهات وإحالة المحاضر المحررة ضد المشغلين المخالفين لقانون الضمان الاجتماعي على النيابة العامة المختصة.

بالإضافة إلى مهمة المراقبة، يتدخل مفتشي الشغل في مجال المصالحة، من خلال تدبير نزاعات الشغل الفردية والجماعية، دون إغفال الجانب المتعلق بإسداء النصح والإرشاد لأطراف الإنتاج، وكذا الرفع من عدد الاتفاقيات الجماعية عبر المفاوضات الجماعية للشغل.

لقد قام مفتشو الشغل بمعالجة 23 ألف و819 نزاعا فرديا، و531 نزاعا جماعيا، كما أدى تدخلهم إلى تفادي 488 إضرابا بـ 483 مؤسسة.

فمن خلال أرقام وإحصائيات حصيلة عمل جهاز تفتيش الشغل، يتبين للجميع مدى المجهود الميداني الكبير الذي يقوم به هذا الجهاز، فإلى غاية شتنبر 2024، حيث قام مفتشات ومفتشي الشغل بمعالجة 18 ألف و227 شكاية، وهذا رصيد مهم وكبير للشكايات الفردية والجماعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية في نظام الشغل، لكننا نطمح للرفع من هذه الأرقام، باعتماد آليات جديدة داعمة ورافعة لهذا المجهود واعتماد سياسة القرب من خلال برامج رقمية مهمة، بسيطة في متناول جميع الأجراء.

وبصفتنا كوزارة الادماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، نعمل على التنسيق والتعاون مع صندوق الضمان الاجتماعي، بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية لبلورة سياسة التنسيق والالتقائية بين مختلف المؤسسات والأجهزة، من أجل فرض احترام أحكام التشريع الاجتماعي والمساهمة بفاعلية في استقرار العلاقات المهنية، بشكل يحفظ السلم الاجتماعي داخل الوحدات الانتاجية، ويطور قدراتها التنافسية ويحافظ على الحقوق الأساسية للأجراء.

لهذا الغرض، سيتم توقيع اتفاقية جديدة بين الوزارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الحكومة تعمل بمختلف الآليات والتدابير من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية للأجراء، للتقليل من الآثار السلبية للتوقف عن العمل خارج الإرادة للأجير، فمنذ إرساء قانون 03.14 المتعلق بنظام التعويض عن فقدان الشغل، باعتباره إجراء يهدف إلى مرافقة الأجير الذي فقد عمله بشكل لاإرادي، وانخرط في بحث جدي عن عمل جديد، حيث يضمن له تعويضا لفترة يمكن أن تصل إلى 6 أشهر.

إن موضوع الحماية الاجتماعية لا ينحصر فقط بالتصريح بالأجراء في صندوق الضمان الاجتماعي والتعويض عن فقدان الشغل وتفعيل آليات التفتيش والرقابة، فإنه أيضا يتضمن شروط الصحة والسلامة المهنية والحق في طلب الشغل.

وفي هذا الإطار، نظم المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية أياما جهوية وإقليمية، تحسيسية وإخبارية، حول الوقاية من المخاطر المهنية، آخرها بمدينة الداخلة، جوهرة الصحراء المغربية، خلال الشهر الحالي.

شخصيا، أرى أن هناك عمل مهم وكبير ينجز إبان هذه الولاية الحكومية لفائدة الأجراء:

- ✓ تحسين الدخل بالاتفاق على الزيادة في الحد الأدنى للأجور على دفعتين؛
- ✓ مراجعة جدول تصاعدي لأسعار الضريبة على الدخل، مما سيمكن من إعفاء الأجور التي تقل عن 6000 درهم شهريا؛
- ✓ إصلاح جزئي للتقاعد الخاص للأجراء بمشروع القانون رقم 02.24، الذي يخفض راتب الشيخوخة؛
- ✓ تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بموضوع الحماية الاجتماعية، والتي تقارب 50 نصا قانونيا وتنظيميا، ومن بينها القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ونظام الضمان الاجتماعي... إلى آخره، دون أن نغفل المجهود الجبار الميداني الذي يقوم به المفتشات ومفتشي الشغل.

لذا، نرى أنه قد حان وقت التنزيل السليم لهذه المقتضيات القانونية والتنظيمية من أجل تنظيم الحماية الاجتماعية على جميع الأجراء دون استثناء، كما رسم معالمها صاحب الجلالة في خطاب العرش ليوليوز 2018.

وفي الختام، أجدد التأكيد على التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ التوجيهات الملكية السامية في هذا المجال، والعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية كرافعة للتنمية الشاملة والمستدامة، في إطار شراكة مسؤولة ومتضامنة مع جميع الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الاقتصاديين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السيدة فاطمة الحساني.

شكرا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

مساء الخير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تفاعلا مع مضمون جوابكم القيم اللي تنعتبروه مهم ولأنه غابت عنه لغة الخشب، لأن بالفعل رغم الأشواط الكبيرة اللي قطعها البرنامج الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية فأنتم تقرون كحكومة ونقر جميعا بأنه مازالت هناك تجاوزات يتعين التغلب عليها.

لاسيما - كما قلت - هاذ البرنامج الحكومي تيقطع أشواطا مهمة وفي تنزيله، يعني حيث وضعت هاذ الحكومة هدف تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية على رأس أولويات البرنامج الحكومي، وفق رؤية تجمع بين ترصيد المكتسبات التي راكمتها بلادنا في المجال الاجتماعي وضمان استدامة هذا الورش ومواصلة الإصلاح في أفق تحقيق التغطية الشاملة لكافة المغاربة، حيث استطاعت هذه الحكومة بكل مسؤولية ووطنية وفي ظرف زمني وجيز إخراج ترسانة قانونية وصلت إلى 30 قانون ومرسوم، وهو ما يشكل بالنسبة لنا سابقة في التاريخ السياسي المغربي الذي سيسجل بكل افتخار هذه المكتسبات

الاجتماعية التي تنضاف إلى المسار الإصلاحي الذي ميز هذا العهد المولوي السامي.

السيد كاتب الدولة المحترم،

بالرغم من هذه الدينامية الكبيرة الذي أحدث هذا الورش الملكي في تمتيع شغيلة القطاع الخاص من الحماية الاجتماعية اللازمة، إلا أنه للأسف، حسبنا كما - جاء حتى في كلامكم - مجموعة من الممارسات التي تعرقل هذا المسار الإصلاحي، والتي تؤدي إلى ضياع كل هذه الحقوق المكتسبة للأجراء والشغيلة ومعها المقاولة الوطنية، وهو موضوع يسائلنا، كما جاء في كلمتكم، حكومة، يعني عبر تعزيز جهاز التفتيش، أساسا التفتيش في مجال الشغل وترتيب العقوبات اللازمة أو إعمال مبدأ الوساطة.

كما يسائل باقي المتدخلين من مشغلين من باب المواطنة والأجراء باعتبارهم الطرف، كما جاء في كلمتكم أيضا، بأنهم الطرف الضعيف في هذه المعادلة، عبر الدفاع عن حقوقهم، وكذلك المنظمات النقابية المسؤولة الأولى عن الدفاع عن حقوق الشغيلة.

لذلك، نطالبكم السيد الوزير المحترم، بالتدخل العاجل والفوري لحل هذه الإشكاليات العالقة التي تعرقل هذا المسار الإصلاحي عبر مواكبة ودعم المقاولة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى من أجل توفير الحماية لهاته الفئة الهشة العريضة من الشغيلة، وفي ذلك رد للاعتبار لها.

فلا يعقل، السيد الوزير، أن يتم حرمان هذه الفئة العريضة من هذا الحق الدستوري، علما أن هذه الشريحة تفني ريعان شبابها وعمرها في خدمة المقاولة المغربية بكل تفان وإخلاص.

كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، بأنكم ستعملون على معالجة هذه الاختلالات بما يضمن تعزيز العدالة الاجتماعية وكل الحقوق الدستورية التي خولها المشرع للأجراء والمستخدمين وعموم الشغيلة، مطالبينكم بضرورة الإسراع في إخراج مدونة شغل جديدة تواكب هذا المسار الإصلاحي الطويل والشاق، على غرار ما قمتم به في إخراج قانون الإضراب، الذي تمت المصادقة عليه داخل اللجنة المختصة في الأسبوع الماضي بمجلس النواب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الحسناوي لحسن، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم الهام، ونغتنم هذه الفرصة لنجدد لكم تهانينا الصادقة بمناسبة الثقة التي حظيتم بها من قبل صاحب الجلالة نصره الله وأيده، ونحن على يقين تام أن اختياركم يعد إضافة نوعية ويعكس ثقة كبيرة في كفاءتكم، ويؤكد التقدير العالي لمساركم المهني الحافل.

وبهذه المناسبة، نثمن المجهودات التي تبذلونها من أجل النهوض بأوضاع الطبقة الشغيلة وحماية حقوقها وصون مكتسباتها وتدعيمها بمكتسبات غير مسبوقة في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي والقطاعي على السواء.

السيد الوزير المحترم،

إن ما تقوم به وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات في سبيل تعزيز الحماية الاجتماعية للشغيلة، لاسيما في القطاع الخاص، كبير وكبير جدا، ويندرج في إطار تنزيل الدولة الاجتماعية، كما يشكل محورا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار الاقتصادي.

ونحن واعون بأن الإصلاح ليس سهلا، ويتطلب مجهودات كبيرة، كما نتفهم بأن الزمن الإصلاحي طويل، لكننا واثقون بأنكم ستتمكنون من تحقيق المزيد من المكتسبات لفائدة شغيلة القطاع الخاص، التي تشملها الحكومة بعناية كبيرة.

ولأجل ذلك، فإننا في فريقنا نثمن ما تقوم به الوزارة من مراقبات منتظمة، لمدى التزام المقاولات بالتصريح بالعاملين في أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة، وأنظمة التقاعد وإدراج العاملين في القطاع غير المهيكل في أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز حقوق الطبقة الشغيلة، لاسيما فيما يخص الرفع من الحد الأدنى للأجور واحترام ساعات العمل القانونية والإجازات المدفوعة الأجر.

السيد الوزير،

إن ضمان حماية حقوق الشغيلة مسؤولية الجميع، من حكومة وبرلمان وشركاء اجتماعيين واقتصاديين، ويتطلب تعبئة جماعية لضمان حماية حقوق الشغيلة، التي نكن لها التقدير والاحترام باعتبارها حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لبلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيد عبد اللطيف مستقيم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

تفاعلا مع جوابكم السيد الوزير، نسجل بكل اعتزاز المجهودات الكبيرة التي تم بذلها لتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وفق الجدولة الزمنية المحددة في القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، وحجم الحصيلة التي تم تحقيقها، سواء على مستوى التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بمختلف أنظمته، نظام "أمو تضامن"، "أمو الشامل"، "أمو الخاص بالأجراء"، "أمو الخاص بالعمال غير الأجراء"، والذي سيمكن حوالي 22 مليون مواطن من

الاستفادة من التأمين الصحي، أو على مستوى الدعم الاجتماعي المباشر، الذي كلف 25 مليار درهم تقريبا هذه السنة، وحوالي 29 مليار بحلول سنة 2026.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ ننوه بهذه الحصيلة، فإننا نسجل بكل أسف ضعف الحماية الاجتماعية التي لازالت تطبع سوق الشغل ببلادنا، فأوجه القصور تبدو واضحة، مما ينطوي على مخاطر كبيرة، ويجعل أعدادا مهمة من المواطنين أغلبهم العاملين بالقطاع غير المنظم لا يستفيدون من أي تغطية، أو يستفيدون من خدمات محدودة، خاصة في ظل عدم الاعتراف بحوادث الشغل والأمراض المهنية، بوصفها مخاطر تدخل في نطاق الضمان الاجتماعي.

كما أن هناك العديد من الأجراء غير المشمولين بأي نظام من أنظمة التقاعد، فحسب إحصائيات أوردتها وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ضمن حصيلتها لسنة 2023، فإن عدد أجراء القطاع الخاص النشيطين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غاية 31 دجنبر 2023 لم يتجاوز 3.6 مليون شخص.

ورغم المقاربة التي وضعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل تحسين فعالية مساطر مراقبة التصريح بالأجراء، فإنه لازال هناك عدد مهم من الأجراء والعمال غير مصرح بهم أو مصرح بهم بشكل ناقص، وهو ما سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أشار إليه في تقريره حول الحماية الاجتماعية لسنة 2018.

وفي هذا الإطار، ونظرا لما يجسده واقع سوق الشغل في بلادنا من عوائق، وما يتسم به من هشاشة قد تؤدي إلى عدم قدرة نظام الضمان الاجتماعي على الاحتفاظ بالأشخاص المؤمنين لهم وزيادة أعدادهم وتحسين مستوى الخدمات المقدمة إليهم، فإن هذا الوضع يتطلب منا جميعا الانخراط من أجل الرفع من الإدماج الاجتماعي، ليشمل جميع الموظفين ويصون للطبقة الشغيلة حقوقها الاجتماعية، ويساهم في التنمية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي لحسن نازهي.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إننا في المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن اختلالات الحماية الاجتماعية لشغيلة القطاع الخاص في المغرب، تمثلها أحد من التحديات الكبيرة التي تواجه نظم الحماية الاجتماعية في البلاد.

فرغم إطلاق هذا الورش سنة 2021، والذي اعتبر خطوة مهمة نحو تعميم التغطية الاجتماعية، إلا أن الواقع يكشف استمرار معاناة شريحة واسعة من الأجراء بسبب ضعف التطبيق أو إشكال تمويل المنظومة.

السيد الوزير،

إن نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الخاص، خاصة في القطاع غير المهيكل لا يتمتعون بأي تغطية اجتماعية، مثل التأمين الصحي أو التقاعد، وذلك راجع إلى ضعف الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل بعض أرباب العمل، سواء بسبب التهرب أو تجاهل القوانين، ثم عدم التصريح بالأجور الحقيقية، حيث أن كثير من المشغلين يصرحون بأجور أقل من الأجور الفعلية للعمال، بهدف تقليص المساهمة الاجتماعية، مما يؤثر سلبا على حقوق العمال، خصوصا تقاعد التعويضات.

السيد الوزير،

إن القطاع غير المهيكل يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد المغربي، ويتميز بغياب شبه كامل لأي نوع من الحماية الاجتماعية للعمال، الذين هم محرومون من أي نظام صحي أو تقاعد أو تأمين ضد الحوادث، مما يجعلهم عرضة للاستغلال.

السيد الوزير،

رغم وجود قانون التغطية الصحية الإجبارية "AMO[2]" ونظام التقاعد، فإن التطبيق العملي يعاني من نقص في المراقبة والتنفيذ، لذا وجب تحديد القوانين بشكل كافي لتشمل كل فئات العمال.

السيد الوزير،

من الاختلالات كذلك، هناك مشكل التأخر في معالجة الملفات والمنازعات، حيث بطء فالإجراءات الإدارية، في البت في طلبات التعويض عن المرض أو التقاعد، مما يؤدي إلى معاناة إضافية للعمال، مع صعوبة إثبات الحقوق في حالة المنازعات، بسبب غياب التوثيق الكافي أو تلاعب بعض المشغلين، أرباب العمل.

السيد الوزير،

من أجل هذا كله، لابد:

- أولا: تعزيز مراقبة تطبيق قوانين الحماية الاجتماعية من خلال آليات صارمة؛
- تحسين وعي العمال وأرباب العمل بأهمية الانخراط في نظام الحماية الاجتماعية؛

[2] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

- تطوير نظم خاصة للقطاع غير المهيكل، تضمن إدماجا تدريجيا؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية؛
- تشجيع الانخراط وتقليص التهرب؛
- تعزيز العقوبات على المشغلين الذين لا يلتزمون بالقوانين.

السيد الوزير،

إن الحماية الاجتماعية ليست امتيازا، بل هي حق مشروع لكل عامل، وأي تأخر في معالجة هذا الملف سيزيد من معاناة الطبقة العاملة وسيعمق الفوارق الاجتماعية، ثم إن استمرار هذه الاختلالات يعيق العدالة الاجتماعية ويهدد استقرار الشغيلة.

لهذا، ندعو الحكومة إلى التعاطي بجدية مع هذا الملف وتفعيل الإصلاحات بشكل عاجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار،

شكرا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أولا، بكل موضوعية، نجدد التأكيد في الفريق الحركي على تنويهنا بالورش الملكي الكبير، المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وبمحاوره الأربع وبأهدافه ومقاصده النبيلة، ويبقى الإشكال في آليات التنزيل.

ثانيا، في هذا الإطار، نسجل أن مجمل المؤشرات والمعطيات تؤكد حاجة الحكومة إلى تقييم ومراجعة مقاربتها لهذا الورش الإستراتيجي، من خلال مراجعة أسس تحديد المؤشر الاجتماعي والاقتصادي، الذي جعل قاعدة واسعة من المغاربة خارج نظام الدعم الاجتماعي المباشر، وخارج نظام "AMO"، وهو ما يتجلى في مستوى اشتراك المهنيين المستقلين في نظام التغطية الصحية، حيث لا يتجاوز عدد المنخرطين 13%، ولم تتجاوز الاشتراكات إلى حد الآن عتبة 27%، دون استحضار وضعية العاملين في القطاع غير المهيكل.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، قناعتنا راسخة في الفريق الحركي أن تحقيق رهان التنزيل الأمثل للحماية الاجتماعية للشغيلة في القطاع الخاص، وغيرهم من الفئات يتطلب ما يلي:

- ✓ دعم وتأهيل المقاولات، خاصة المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا؛
- ✓ العمل على تحسين الأوضاع المادية والمهنية للعاملين في القطاع الخاص؛
- ✓ توفير سبل الإدماج الإيجابي للقطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية المنظمة؛
- ✓ اعتماد حكامة مؤسساتية مدخلها إصلاح وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المثقل بتدبير ملايين الملفات، وضبط حكامة باقي مؤسسات التأمين عن المرض والتقاعد وفق مبدأ الشفافية وتحصين المكتسبات والحقوق؛
- ✓ وضع تصور مؤسساتي مبني على حوار وطني مسؤول وناجع للحسم في استدامة تمويل ورش الحماية الاجتماعية؛
- ✓ العمل على إنتاج سياسة وطنية ناجعة للتشغيل المستدام، تحد من نزيف البطالة وفقدان الشغل المتزايد جراء الإفلاس المتزايد للمقاولات وإغلاق باب الوظيفة العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي السباعي مبارك.

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم للرد على التعقيبات في حدود ما تبقى من الوقت.

شكرا.

السيد كاتب لدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

تفاعلا مع الأسئلة اللي تفضلتو بها، غادي ناخذ الرقم اللي تكلمت عليه ديال 6 مليون ديال الأجراء غير مصرح بهم، هذا كمدخل.

إيلا اخذينا (le SMIG) غير على (SMIG)، بأنه على الأقل تنتجي 860.63 درهم على كل أجير اللي خصها تخلص (cotisation) ديال (CNSS[3])، بمعنى عملية بسيطة كنعطينا 5 مليار ديال الدرهم فالشهر، بمعنى الدولة تتفقد اليوم 5 مليار ديال الدرهم اللي من حقها ما كندخلهاش ديال (les cotisations) ديال (CNSS)، وهذا مبلغ إيلا درناه على 12 حسب(le montant) هو القيمة ديال التغطية باش نديرو تغطية صحية شاملة ونديرو كاع هاذ الشي اللي كنتكلمو عليه.

ولكن باش نوصلو ليه، إيلا اخذينا صندوق المقاصة راه (le montant égale à peu près) اللي تندويو عليه، فـ (total)، ممكن أنه بالروح الوطنية، بالمسؤولية الجماعية وبالمجهود ديال المتدخلين ديال الفرقاء بأربعة اللي دوينا عليهم، إضافة إلى الأحزاب السياسية والدور اللي ممكن تلعبو النقابات، الحكومة والمشغل والأجير، أننا نفعلو هاذ الإلزامية ديال التصريح بجميع

[3] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

الأجراء، وهنا غنكونو فعلا اشتغلنا جميع، علاش قلت قبيلا بأن هذا مشروع عابر للحكومة وللأحزاب وأنه فوق البرنامج الحكومي؟

لأن خصنا نبداوه، كاين اختلالات ما يمكنش نختلفو بأنه كاين اختلالات، ولكن خصنا نبداو فهاذ الإصلاح هذا، كيفاش غنعتمدوه؟ الآلية بأنه احنا كنشتغلو فالوزارة على واحد المشروع ديال الرقمنة، لاش (كلام غير واضح).. ؟ إيلا شفنا التاريخ ديال تطور الحق ديال الأجير أنه كان دائما شكون اللي كيصرح بالأجير؟ المشغل.

شكون اللي كيعطي؟ المشغل.

شكون اللي كيبادر؟ المشغل.

اليوم، إيلا شفنا التصورات كاملة اللي جات بها سواء الخطابات السامية ولا المشاريع اللي مشات فيها الحكومة في إطار بناء الدولة الاجتماعية بأنه (le curseur) دار من عند الفئات الميسورة إلى الحلقة ديال المواطن، وأن المدخل أصبح هو المواطن.

بالتالي عبر البوابة الإلكترونية اللي كنشتغلو عليها اللي راها (en cours de développement)، أن غادي يولي يتعطى الحق للأجير هو اللي غادي يصرح يقول بأنه أنا ما مديكلاريش في (la CNSS) وغنفتحو هاذ الآلية لفائدة الجميع بدون استثناء.

وهنا مازال إن شاء الله غادي نجيبو هاذ المشروع هذا للجنة باش نناقشوه، باش نشوفو كل واحد كيفاش يلعب الدور ديالو من أجل إنجاح هاذ الورش المهم، اللي هو الورش ديال التغطية الصحية الشاملة ولا التغطية الاجتماعية ولا الحماية الاجتماعية الشاملة، احنا تندويو فالشق ديال الأجراء، شق آخر، كاين قطاعات حكومية تتشتغل عليه، ولكن احنا كوزارة غادي نناقشو معكم هاذ الآلية هاذي وكيفاش التدبير ديالها وكيفاش جميع الأطراف ممكن تلعب الدور ديالها.

هاذ الشي ما تيعنيش بأنه هذا تجريم ولا الضرب فالمقاولات أو فالمشغل، بالعكس المشغلين تيلعبو دور كبير، دور أساسي، اللي خص، خص شوية ديال التحسيس لما يمكن أن يستفيد منه المشغل.

نعطيك أنا غير (à titre d'exemple) بسيط، ناخذو غير عاملات المنازل، عاملات المنازل اليوم واصل عند.. عاملات المنازل إيلا مرضات لك، مرضت عاملة المنزل خصك أنت اللي تديها للطبيب، خصك أنت اللي تدير لها راديو، خصك أنت اللي تدير لها كلينيك، من بعد ملي تتكبر وربات دراري وكبرات، أنت اللي غادي تبقى تدير لها فالرعاية الصحية، إيوا أجي إيلا قيدتها فـ (la CNSS)، الدولة متكلفة بكولشي، شحال غادي تخلص عليها قدام ذاكشي اللي تتخلص أنت اليوم، عملية بسيطة، ولكن خصنا نديرو فيها واحد المجهود جماعي من أجل التحسيس بالأهمية ديال التصريح بالأجراء دائما في إطار منظومة شاملة اللي هي قيم ديال التكافل المجتمعية اللي هي قيم ديال تامغرابيت ديالنا، ديال بلادنا اللي متأصلة فينا مجموعين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السؤال الآني السابع موضوعه "أوضاع عاملات وعمال المناولة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة زهرة محسين.

شكرا.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم، نسائلكم عن أوضاع عاملات وعمال المناولة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

للإجابة السيد الوزير المحترم، تفضلوا.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة،

جوابا على سؤالكم، أود أن أوافيكم بالمعلومات والتوضيحات التالية:

يعد العمل بالمناولة أحد أنماط الشغل العادي، وتتخذ عدة أشكال من التعاقدات، من ضمنها:

- العقود الإدارية الخاصة بالتدبير المفوض؛
- وعقد المقاولة من الباطن؛
- -والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- وتنفيذ الصفقات العمومية.

كما أن تنظيم نشاط هذه المقاولات خاضع في شمولية لمقتضيات القانون رقم 65.99 بمثابة مدونة الشغل، بحيث نصت هذه الأخيرة في المواد 86-91 على بعض العقود التي تندرج في نطاق المناولة، ومن بينها عقد المقاولة من الباطن الذي حدد طبيعة العلاقة القائمة بين المقاول الأصلي والمقاول الفرعي، وبيان الالتزامات الواقعة بين الطرفين.

كما اعتبرت المدونة المقاول من الباطن مشغلا، وبالتالي فهو ملزم بالتقيد بجميع مقتضيات مدونة الشغل، الضمان الاجتماعي، حوادث الشغل والأمراض المهنية.

وقد خص المشرع المغربي الأجراء العاملين في شركات المناولة، وخاصة منها المقاولة من الباطن بمجموعة من المقتضيات الحمائية لتمكينه من كافة حقوقهم المشروعة، بحيث في حالة إعسار المقاولة من الباطن، فإن المقاول الأصلي يحل محل مكان هذا الأخير في التزاماتها، والمتمثلة في أداء الأجور والتعويض عن العطلة السنوية المؤدى عنها والتعويضات المستحقة عن الفصل من العمل، وكذا دفع اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ورسم خاص بالتكوين المهني، إلى آخره.

ومن أجل فرض احترام حقوق شغيلة شركات المناولة في القطاع العمومي، فقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير والضوابط، نذكر منها على الخصوص:

منشور السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 31 يناير 2019 يدعو من خلاله السادة أعضاء الحكومة إلى احترام تطبيق التشريع الاجتماعي في إطار الصفقات العمومية، خاصة بحراسة وصيانة ونظافة المقرات الإدارية، وكذا الصفقات المماثلة.

كما حث القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على إعطاء النموذج في المسؤولية الاجتماعية من خلال الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المنصوص عليها في المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لفائدة الأجراء عند تحديد القيمة التقديرية للصفقات وأثناء دراسة ملفات المتنافسين، وعند أداء النفقات، وكذا ظروف عمل الأجراء عند تقييم المتنافسين.

كما أن جهاز تفتيش الشغل، في إطار المهام الموكولة إليه، عليه التحقق والتأكد من أن الجهة التي رست عليها الصفقة العمومية قد مكنت جميع الأجراء الذين اشتغلوا لحسابها في إطار الصفقة من جميع مستحقاتهم وتحت طائلة عدم تسليمها الشهادة الإدارية المنصوص عليها في المادة 519 من مدونة الشغل التي تسمح لها باسترداد الكفالة المالية التي وضعتها ضمانة لأداء الأشغال الملزمة بإنجازها في إطار هذه الصفقة.

هذا، مع العلم أن لأجراء هذه المقاولة الحق إذا كانوا ضحية خرق للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هاذ السؤال طرحناه مرارا وتكرارا.

وبالمناسبة، بعدا خلينا نهنيوك بالثقة المولوية السامية واللي اعطاتكم التعيين ككتاب الدولة في هاذ الوزارة ديال التشغيل.

اليوم، كنعاودو نطرحو السؤال، لأننا كنآمنو بالقضية ديال العدالة ديال هاذ الناس هاذو ديال هاذ الفئة من الأجراء، فقط وكذلك واحنا كنخلدو اليوم العالمي لحقوق الإنسان، واحنا كنعيشو اليوم الأخير من الحملة الأممية لمناهضة العنف ضد النساء، غنبهو ونبغيو نقربوكم أكثر من واقع فئة من الأجراء وهم عاملات وعمال شركات المناولة وغنقتصرو فقط على بعض مظاهر الحيف والاستغلال.

كنا كثيرا ما احتجنا وقمنا بدورنا كنقابيين داخل الاتحاد المغربي للشغل بفضح هاذ الواقع وبتعريتو، وكنا نأمل من وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات أن تخفف من حدته رغم كل النداءات لم نجد، صراحة أي صدى، 180.000 عامل وعاملة بشركات المناولة (les sociétés de sous-traitance) انتشرت هذه الشركات كالنار في الهشيم، لماذا يتم غض البصر عن هاذ الانتهاكات الخطيرة دون حسيب ولا رقيب؟

فما موقع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات؟ وهي تعلم علم اليقين بهذه المآسي الإنسانية، معدل أجور عمال الحراسة لا يزيد على 1700 درهم شهريا بساعات عمل تزيد على 12 ساعة، سواء بالنهار و12 ساعة بالليل.

عاملات النظافة والمطعمة، أجورهن تتراوح بين 600 و1500 درهم في الشهر، ضدا على القوانين الاجتماعية ومدونة الشغل، جل العاملات والعمال لا تحتسبوا لهم سوى ساعتين أو 3 ساعات في اليوم، أي 9 أيام في الشهر، إذن ما غيوصلوش للحد الأدنى الشهري للأجر، يحرمن ويحرمون كذلك من التعويضات العائلية والتغطية الصحية، ويجعل استفادتهن من التقاعد بعيدة المنال، إلا إذا تم التصريح بهم لدى (CNSS)، فعن أي حماية اجتماعية نتحدث؟

زد على ذلك، التأخر العادي لأداء الأجور كيتأخرو الناس ما كيتخلص حتى لـ 20 في الشهر، ديال الشهر اللي داز، الحرمان من العطلة المؤدى عنها وعن أيام العيد، منحة الأقدمية، بيت القصيد، حيث لا تتعدى عقود المناولة 6 أشهر ويعود عداد إحتساب الأقدمية عند كل تجديد إلى الصفر مع مشغل جديد الذي لا يتوفر غالبا على مقر اجتماعي معلوم ولا يحتاج في غالبية الأحيان سوى لهاتف نقال وبذلة و(cachet) للحصول على صفقة من الإدارات العمومية والمؤسسات الخاصة.

وبالتالي، يعهد له بمئات العاملات والعمال ويحقق أرباحا ضخمة وعلى مرأى ومسمع من السلطات المعنية، كيدوزهم بحال شي عبيد لمشغل لآخر، والسلطات المعنية كتراقب هاذ الشي، ما كاين لا تفتيش لا والو من وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الآني الثامن والأخير، موضوعه "الخصاص المهول في مفتشي

الشغل ومآل النظام الأساسي لجهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته."

الكلمة للمستشار المحترم خالد السطي، تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد كاتب الدولة المحترم،

مفتشي الشغل الذين يخوضون اليوم وغدا اضرابا وطنيا، بغاو منكم الوضوح والصراحة والوفاء بالتعهدات.

الحكومة قبل سنوات، تحديدا خلال جلسة 5 دجنبر 2023، السيد كاتب الدولة، بمجلسنا الموقر أكدت أن سنة 2024 ستكون السنة ديال المفتشين دالشغل ونظامهم الأساسي ومدونة الشغل.

لكن للأسف، ما حصل عكس ذلك، بدليل على أن مشروع نجاعة الأداء ديال الوزارة ديال 2025 حذف مقتضى ديال عندو بعلاقة بجهاز تفتيش الشغل، وكذلك نظامهم الأساسي، عكس سنتي 2024/2023.

السيد كاتب الدولة المحترم،

باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نسائلكم، عن مآل النظام الأساسي لمفتشي الشغل بمكوناتهم وكذلك، ماذا تفعلون بخصوص تجاوز الخصاص المهول في جهاز تفتيش الشغل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة.

تفضلوا السيد الوزير.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على وضع هذا السؤال، اللي بالفعل جد مهم بخصوص الخصاص ديال مفتشي الشغل.

ولكن، هنا نقدر نذكرك بالعرض ديال السيد الوزير في الميزانية، بأن هذا الموضوع هذا تم الطرح ديالو من طرف الأخت المستشارة اللي معكم فالنقابة، وكان جواب بأن القانون الأساسي أنه موضوع على طاولة الحوار، وأنه عاود أكدو فالنقاش ديال اللجنة في قبة البرلمان فالليلة المشهودة ديال نقاش قانون الإضراب، اللي عبر بصراحة أمام السادة النواب أن هو فالمرحلة الأخيرة دالنقاش مع السيد رئيس الحكومة، وأن النقاش القطاعي في إطار الحوار الاجتماعي القطاعي بأنه كاين نقاش متواصل مع الشركاء النقابيين الممثلين داخل القطاع، وأنه إن شاء الله غيخرج للوجود قريبا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة لبنى علوي.

شكرا.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

السيد كاتب الدولة المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بخصوص هذا الموضوع المهم.

وفي هذا السياق، نشير إلى أنه ومنذ بداية الولاية التشريعية الحالية اقترحنا كمستشارين برلمانيين تعزيز جهاز تفتيش الشغل بكل مكوناته، مفتش الشغل، وطبيب الشغل، واقترحنا كمستشارين تعزيز جهاز تفتيش الشغل من خلال إضافة 100 منصب مالي للسلطة الحكومية المكلفة بالشغل من المناصب المخصصة للسيد رئيس الحكومة، غير أنه لم يبذل أي مجهود مع الأسف، وهو ما يتناقض مع الشعارات المرفوعة بخصوص هذه الفئة.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في هذا السياق، نطالب ونحن على أبواب نهاية الولاية التشريعية بتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي لقطاع الشغل، والتي تنتظرها شغيلة القطاع بفارغ الصبر، لاسيما تسريع إخراج النظام الأساسي الخاص بمفتشي الشغل وعدم ربطه بمراجعة مدونة الشغل، وهنا نستغرب بمراجعة مجموعة من الأنظمة الأساسية والسكوت عن النظام الأساسي لمفتشي الشغل، الذي صدر سنة 2008 دون أن يحقق انتظارات الجهاز.

كما ندعو إلى مواصلة الحوار الاجتماعي من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية لهذه الفئة، ولضمان استقرارها المهني واستقلاليتها وتعزيز دورها الأساسي في تحقيق السلم الاجتماعي، مع المطالبة بتحسين أوضاع كافة موظفي القطاع.

السيد كاتب الدولة المحترم،

لا يخفى عليكم الدور الذي يقوم به جهاز تفتيش الشغل، فهذه الوظيفة تعتبر من أقدم الوظائف العمومية في المغرب، إذ يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1926، وقد حرص هذا الجهاز على مدى حوالي 100 عام على تحقيق السلم الاجتماعي والحفاظ على استقرار المقاولة الوطنية في ظل التطور الاقتصادي المتسارع، وهو ينخرط اليوم بشكل إيجابي ومسؤول في إنجاح الورش الملكي الطموح للحماية الاجتماعية.

وأيضا نلفت الانتباه إلى العمل الجبار الذي يقوم به هذا الجهاز لمواجهة القطاع غير المهيكل الذي يضيع على خزينة الدولة عائدات مالية مهمة.

إذن لا يمكن الحديث عن دور جهاز قادر على مواكبة ومراقبة تسبيق التشريعات الاجتماعية وظروف العمل وعلى جودة المراقبة وتفعيل الحقوق

العمال في ظل غياب نظام أساسي عادل ومحفز.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
وبهذا نكون قد أوفينا تدخل السيد كاتب الدولة المحترم، ونشكره على مساهمته القيمة ونهنؤه بالمناسبة..
باقي عندو الوقت اتفضل..

السيد كاتب الدولة لدى وزير الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، المكلف بالشغل:

هنا غير مزيان أنه الإنسان يرجع للتاريخ شي شوية، باش ناقشو هاذ الموضوع هذا، أنه السؤال ولا المداخلة ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أنه كان وزير ديال الشغل كان هو الكاتب العام ديال النقابة اللي منتمي لحزب ديال (PJD[4])، ومورا ه كان وزير آخر اللي حتى هو من نفس التعبير السياسي.

إيلا كانت مهمة هاذ.. ولا كنتعطيو فعلا ماشي هذا فقط هذا مزايدة سياسية حول الأهمية ديال مفتش الشغل، أنه راه كانت 10 سنين، كون كنتو كتدخلو غير 100 كل عام كون راه وصلتو لـ 1000 مفتش شغل.

صحيح بأنه.. ولكن أنا كيف قلتي باين قالت السيدة المستشارة بأنه هذا شعارات، لا ماشي شعارات، غير المقاربة عمرها ما كانت مقاربة اللي كتاخذ فالعمق ديالها مفتش الشغل كعنصر أساسي فالمنظومة ديال الشغل، ولكن اليوم ملي كنقول ليك بأنه 6 دالمليون ديال الأجراء ما مديكلاريينش فـ (la CNSS) وكنبين اليوم ها أشنو غترجع الدولة، كنبين الأهمية اللي كان خصها تبان لمدة سنوات اللي ما عمرها ما بانت الأهمية ديال مفتش الشغل، واللي غيعمل عليها اليوم مفتش الشغل بأنه هو اللي غادي يدخل هاذيك الفلوس للدولة.

وهنا ملي كنمشي ناقش مع وزارة المالية ولا ناقش مع القطاعات الحكومية الأخرى تيبان الدور المركزي والفعلي والمحوري اللي كيقوم به مفتش الشغل، ماشي فقط أنني نجي نرفع عليه شعارات فالفضاء ونقول بأنني كندافع عليه.

احنا مفتش الشغل حلقة جد مهمة وأساسية، والجواب ديال السيد الوزير كان واضحا بخصوص القانون الأساسي، وإن شاء الله غادي يكون إجابة جد إيجابية بخصوص القانون الأساسي لمفتشي الشغل، وكذا إن شاء الله العدد ديال المفتشين ضروري يتم الرفع فالعدد ديالهم من أجل الحماية الاجتماعية للأجراء.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الكاتب العام.
تفضل.

المستشار السيد خالد السطي (نقطة نظام):

اسمح لي السيد الرئيس، احنا ما بغيناش نقاطعو السيد كاتب الدولة، إيلا كان عندو مشكل مع (PJD) يمشي لمجلس النواب، احنا هنا كنساءلوه بصفتنا مستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل أو نقابيين كنساءلوه، خصو يجاوبنا.

أنا حينما تحدثت عن نجاعة الأداء، هاهوما نجاعة الأداء ديال الحكومة 2023 فيهم الالتزام بإخراج القانون ديال المفتشين ديال الشغل 2024، فيهم الالتزام بمفتش الشغل، 2025 ما فيهم حتى شي حاجة، فبالتالي إيلا كان شي حسابات أخرى هذاك شغلهم مع مجلس النواب.

اسمح لي ماشي شعارات، عندي وثائق اللي كتثبت ما قلناه، الوثائق ايلا بغى يهضر على الفترة السابقة، الفترة السابقة راه عارف شحال جاو من مفتشين ديال الشغل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.. شكرا السيد المستشار المحترم.
نشكر السيد كاتب الدولة المحترم على مساهمته القيمة ونهنئه بالمناسبة على الثقة المولوية.

ننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه "تصور الوزارة للقضاء على السكن الصفيحي".
الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن تصور الوزارة للقضاء على دور الصفيح.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.
تفضلوا السيد الوزير.

السيد أديب ابن إبراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني

[4] **P**arti de la **J**ustice et du **D**éveloppement.

والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على هاذ السؤال.

للتذكير البرنامج الوطني للقضاء على سكن الصفيح تمكنا منو من الإعلان على 61 مدينة أو مركز حضري بدون صفيح، هاذ الشي تم تحسين ظروف عيش أكثر من 358 ألف أسرة، حوالي 85.300 أسرة معنية حاليا بوحدات منجزة أو في طور الإنجاز وبقات 29.452 أسرة غير مبرمجة على مستوى مدن الصفيح، لأن البرنامج اللي كان كان فيه هاذ المجموعة، هاذ البرنامج الذي كلف إلى حدود اليوم ما مجموعة 61 مليار درهم، منها 14 مليار درهم مساهمة من طرف هذه الوزارة.

ولمعالجة ظاهرة السكن الصفيحي، راه تيتزاد هاذ السكن الصفيحي واخا كان دار (le recensement) في 2012، ولمعالجة ظاهرة السكن الصفيحي فقد اعتمدت الوزارة على مقاربة منجهية جديدة في التدخل:

- ✓ برنامج خماسي ديال 2024-2028؛
- ✓ الإحصاء لفائدة حوالي 120.000 أسرة؛
- ✓ وتم الاعتماد على نمط إعادة الإسكان، شقق من صنف السكن الاجتماعي أو السكن الذي لا تتجاوز قيمته 300.000 درهم؛
- ✓ تطوير شراكات مع القطاع الخاص وتعبئة الشقق من طرف المنعشين العقاريين في إطار طلبات إبداء الاهتمام؛
- ✓ اعتماد برنامج دعم مباشر للسكن كآلية تمويلية للتسريع، وهنا يجب الإشارة بأن هذاك البرنامج اللي كان فيه 250 ألف وحدة ولا 500 ألف وحدة، هنا ما استغلش في الدعم ديال السكن، ولكن استعمل في معالجة دور الصفيح.
- ✓ حقيقة هذا البرنامج نتائج جد إيجابية بخصوص إقليم تمارة - الصخيرات تمت إعادة إسكان 22.546 أسرة لحد الساعة؛
- ✓ إعادة إسكان 62.000 أسرة في إطار شقق سكنية ستتم تعبئتها من طرف المنعشين العقاريين الخواص عن طريق طلبات إبداء الاهتمام، هاذو هوما (l'appel) اللي تدار (l'appel à manifestation d'intérêt) وجاو الناس تقريبا واحد 57.000 وحدة اللي جات من ذوك المنعشين العقاريين اللي عندهم البرنامج ديال أكثر من 500.000 وحدة؛
- ✓ تسريع وثيرة تحسين ظروف السكن من 6200 أسرة كمعدل سنوي ما بين 2018-2021 طلعات لـ 17.700 أسرة خلال الولاية الحكومية الحالية ما بين 2022-2024، الوثيرة ديال العلاج طلعات ما يعادل زائد (+187%)، فقد قامت الوزارة بمجهودات مع وزارة الداخلية وجميع القطاعات والمجالس من أجل التقليص من انتشار دور الصفيح.

في جانب هذه المقاربة تتم معالجة سكن الصفيح في إطار برامج أخرى تهم جرسيف، السمارة، معالجة ما يناهز 4357، والسمارة ولات مدينة بدون صفيح، الاستثمار الإجمالي يبلغ حوالي 824 مليون درهم، ساهمت الوزارة بما مجموعه 452 مليون درهم، أي ما يعادل 50%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار المحترم، السيد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

لا يسعنا إلا أن نحييكم على وضوحكم في التعاطي مع هذا الموضوع، الذي بات يفرض إشكالات تجمع بين ما هو اجتماعي بما هو اقتصادي وتنموي، ما جعل هذه الحكومة تنخرط بجدية ومسؤولية كبيرتين لمعالجة السكن الصفيحي، تماشيا مع تطلعات جلالة الملك حفظه الله، الذي أسس لتوجه جديد يضع حدا للاختلالات الحضرية والتفاوتات العمرانية التي تجسدها ظاهرة السكن العشوائي، في أفق بطبيعة الحال بناء الدولة الاجتماعية، لاسيما بعدما تراخى المدبر الحكومي خلال العشرية الأخيرة في معالجة هذا المشكل العويص.

لا يمكن إنكار المجهود الكبير الذي بذلته هذه الحكومة في تسريع وثيرة تحسين ظروف السكن والتقليص من انتشار دور الصفيح وتوفير سكن اجتماعي للفئات الهشة، فمثلا أضحت مدينة تمارة كيفما صرحتو بعد قليل بدون سكن غير لائق وبدون صفيح يذكر، إلا أنه للأسف هاته الجهود تصطدم بعراقيل تعيق تنفيذها.

فبالرغم من المشاريع المنجزة في إطار البرنامج الوطني بدون صفيح، هناك صعوبة عدم تحقيق ما كنا نأمله للقضاء على هذه الظاهرة كليا، لأن النتائج كانت محدودة، بحيث لم يضع حد الانتشار دور الصفيح، بسبب ظاهرة تفريخها، سواء بالوسط الحضري أو بهوامش المدن الكبرى، خصوصا مدينة الدار البيضاء، حيث تنتشر الأحزمة الصفيحية على طول الشريط المحاذي للسكك الحديدية للقطار الفائق السرعة بين الرباط والدار البيضاء، إضافة إلى القطارات الجهوية السريعة المزمع إنجازها، وهو ما يبين تراخي المسؤولين المتعاقبين على الوكالة الحضرية لحل هذه الإشكاليات المطروحة.

لذلك، نأمل منكم، السيد كاتب الدولة، العمل أكثر من أجل بلورة استراتيجية جديدة ومقاربة ناجعة تركز على استئصال هذه الأحزمة غير اللائقة للسكن، خصوصا بمدينة الدار البيضاء وبعض المدن الأخرى، التي ستحتضن المونديال الكروي و"CAN" الإفريقي، بما يتلاءم مع التطورات العمرانية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الثاني موضوعه "التدابير المتخذة من طرف الوزارة الموجهة للعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي عبد الكريم الهمس.

شكرا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لابد بدوري نهنئكم السيد الوزير على الثقة الغالية لسيدنا الله ينصرو فيكم، أكيد أنكم غادي تكونو عند حسن ظن سيدنا والمواطنين، وكذلك متمنياتنا بالشفاء العاجل لجلالة الملك نصره الله.

سؤالنا، السيد الوزير: ما هي أهم التدابير والبرامج اللي غتقدمها الوزارة اللي مبرمجة من أجل النهوض بالعالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار والرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

كيما كتعرفو، العالم القروي كيحظى بأهمية خاصة لدى الوزارة، فهو كيمثل 37.2% من الساكنة، ومن أجل النهوض به، فقامت الوزارة بمجموعة من البرامج والمشاريع على مستوى إعداد التراب ولا على مستوى التعمير.

فعلى مستوى إعداد التراب: فقد مكنت القراءة المجالية المبنية على مؤشر الهشاشة المجالية من تحديد.. هناك واحد القراءة على حسب، هذا هو اللي جديد فهاذ الحكومة، على حسب الهشاشة لكل جماعة، من تحديد 231 جماعة ترابية تسجل مؤشرات الهشاشة المجالية تفوق 73% بساكنة تبلغ 3 ملايين نسمة، 94 جماعة ترابية هشة موزعة في ثلاث جهات:

- درعة- تافيلالت بـ 38 جماعة ترابية؛
- مراكش – أسفي: 31 جماعة ترابية؛
- بني ملال- خنيفرة: 25 جماعة ترابية.

بمعدل ساكنة يقدر بحوالي 1.12 مليون نسمة، 64% من المجالات الترابية الأكثر هشاشة توجد بالمجال الجبلي 179 جماعة بساكنة تمثل بـ 1.1 مليون نسمة، أغلب هذه الجماعات توجد في المناطق المتضررة بالزلزال، لذلك تم إدراجها في البرنامج الملكي للإعمار، الذي تشرف عليه وكالة تنمية الأطلس الكبير.

مكنت الدراسة التي قامت بها الوزارة من تحديد ما يلي:

- ✓ شيشاوة: 34 مشروعا بقيمة 219 مليون درهم لفائدة 8 الجماعات الترابية، 260 دوار لفائدة 62.620 نسمة، 20% منها تمثل ساكنة العالم القروي؛
- ✓ أزيلال: 50 مشروعا بقيمة 731 مليون درهم، 13 جماعة ترابية و260 دوار تخص 66.209 نسمة، 15% تمثل ساكنة العالم القروي؛
- ✓ بخصوص إقليم ميدلت: يتم حاليا وبتشاور مع الشركاء إعداد اتفاقيات التنمية المجالية النموذجية التي تهم: 26 مشروعا بقيمة 221 مليون درهم لفائدة 15 جماعة ترابية، 271 دوار تخص 96.000 نسمة، 59% منها تمثل ساكنة العالم القروي.

هذا على مستوى إعداد التراب.

أما **على مستوى التعمير:** استصدار الدورية عدد 160 بتاريخ 28 أبريل 2023 مشتركة مع وزارة الداخلية، فتعمل الوزارة حاليا بتنسيق مع وزارة الداخلية وباقي القطاعات المعنية بتحيين القانون رقم 012.90 راه هو في مشروع القانون را هو في الدراسة، مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان من شأنه وضع حكامة خاصة تتلاءم مع خصوصيات العالم القروي، غيكون واحد (le pôle) ديال العالم القروي، مقاربة جديدة عبر خلق وكالات جهوية تتوفر على أقطاب خاصة بالتخطيط ومواكبة البناء في العالم القروي.

فعلى مستوى سياسة المدينة: هناك بعد جهوي، وهناك تشارك مع الجهة وصلت نسبة التزامات الوزارة في العالم القروي أكثر من 30% من مجموع التزاماتها بالنسبة لرسم 2023، وهو ما يزيد على 47% خلال سنة 2024 مقابل ما يناهز 26% فقط خلال الفترة الصارمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

في إطار التعقيب، السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة، الحصيلة لنصف الولاية هي جد مهمة ديال الوزارة واللي بكل صراحة هناك إجماع على أن كاين مجهود جبار كتقوم به الوزارة على المستوى ديال التأهيل، وخاصة كاين المجال الحضري والمجال القروي، يالاه السنوات الأخيرة كنا كنشوفو التأهيل كيشمل غير المدن الكبرى والمدن..

الآن ولينا كنشوفو تأهيل المراكز القروية وولينا كنشوفو مجموعة من الجماعات القروية اللي صبحات تنافس بعض المدن، فهذا مجهود جبار يحتسب للسيدة الوزيرة، وكذلك لكم السيد الوزير، وهناك مشاريع وأوراش مختلفة اللي طلقاتها الوزارة منذ تولي السيدة الوزيرة هاذ القطاع، فمن دعم السكن اللي هو تاريخي واللي الآن أصبح المواطن بالعالم القروي يستفيد، وأصبح المنعش العقاري حتى في العالم القروي يمكن أن يشتغل في هذا المجال.

كذلك، الدورية اللي جات عن طريق السيدة الوزيرة والسيد وزير الداخلية اللي حلات ووصلت للمساطر ديال الإشكال ديال التعمير في المجال القروي اللي كان منذ سنين أنه المواطن كيطرح سؤال على رئيس جماعة بتبسيط المساطر في العالم القروي، فاليوم هاذ الدورية سهلت مجموعة من الأمور وحلت مجموعة من المشاكل ديال بعض الإشكالات اللي كانت واقفة.

هناك برنامج تأهيل المراكز الصاعدة، وبكل صراحة اللي خصو واحد التسويق ديال هاذ المشاريع بشراكة مع الجهات، وكاين انخراط ديال مجموعة ديال الجماعات اللي الآن على المستوى الجهات اللي بكل صراحة هاذي لأن رئيس جماعة واللي ما كاينش رئيس ما يقدش يحس بهاذ المجهودات اللي كتديرها الوزارة لأن هاذ البرامج هي اللي كتحل مجموعة من الإشكالات التنموية اللي كيكون عاجز رئيس جماعة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، بعض الجماعات القروية اللي كانت بالأمس هي جماعات بسيطة، اليوم ولت مدن بحال "أجدير"، "بورد" عندنا في المنطقة ديال إقليم تازة.

وبالمناسبة، كنبلغك واحد الشكر والامتنان ديال ساكنة مدينة تازة على ذيك البرنامج الهائل اللي في إطار واحد الاتفاقية اللي غيخرج للوجود في القريب العاجل ديال تأهيل الشوارع ديال مدينة تازة ومجموعة من الأمور، هاذي رسالة شكر باسم المنتخبين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "تبسيط مساطر البناء بالعالم القروي".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا

شكرا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

رغم المجهودات المبذولة، لازالت منظومة البناء والتعمير بالمناطق القروية والجبلية تعرف التعقيد.

على هذا الأساس نسائلكم، حول التدابير الملموسة المتخذة لتبسيط المساطر ذات الصلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي المستشار المحترم.

السيد كاتب الدولة، تفضلوا.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار.

نحن واعون بكل إشكالية مرتبطة بالبناء في العالم القروي، لذلك أصدرت الوزارة الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية بتاريخ 28 أبريل 2023، خلال هذه الولاية، لتبسيط مسطرة تراخيص البناء لفائدة ساكنة العالم القروي، بعد سنة ونصف من صدورها تبين أن لها أثر إيجابي، عبر تحديد مدارات الدواوير.

قبل الدورية تم تحديد 875 دوار بمساحة تناهز 16.000 هكتار لفائدة 550.000 نسمة، بعد الدورية اللي جات في 2023 تم تحديد 2283 دوار بمساحة 57.000 هكتار لفائدة 803.040 نسمة، في طور الإنجاز 770 دوار بمساحة 11.660 هكتار لفائدة 471.000 نسمة.

هناك أيضا تفعيل نقاط لجنة الاستثناءات بالنسبة للدواوير اللي ما تمش التحديد ديالها إلى 886 لجنة، عدم إلزام ساكنة العالم القروي بوثائق إدارية غير ضرورية، ذوك الوثائق اللي كانو تيثقلو المسطرة تم التخفيف منهم، المساعدة المعمارية والتقنية لساكنة الدواوير التي تم تحديدها بمداراتها، تم التوقيع على 11 اتفاقية إطار مع المجالس الجهوية، التوقيع على 4 اتفاقيات إضافية سنة 2023، اتفاقيتان خاصتان لتفعيل البرنامج تم توقيعها سنة 2024.

على مستوى التخطيط الحضري: تمت تغطية 1077 جماعة ترابية من مجموع 1282 جماعة ترابية ذات الطابع القروي، بنسبة تناهز 84%.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

في إطار التعقيب، السيد المستشار المحترم عبد الله مكاوي.

تفضل.

شكرا.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

تفاعلا مع جوابكم، واسهاما منا في بلورة الحلول الجماعية من أجل تبسيط مساطر البناء بالمناطق القروية والجبلية، نقترح ما يلي:

أولا: نسجل أن الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية، والصادرة بتاريخ 28 أبريل 2023 غير قادرة على حل الاشكالية، إذ لازالت مساطر البناء بالعالم القروي تعرف نفس التعقيدات، فالمطلوب السيد كاتب الدولة اليوم، هو مراجعة المادة 34 من المرسوم المتعلق بتطبيق القانون رقم 012.90 المتعلق بالتعمير، عوض الاكتفاء بمنطق التشريع للاستثناءات، كما نتطلع إلى تسريع وثيرة تنزيل ورش الوكالة الجهوية للتعمير الذي لازال متعثرا لأسباب لا نعلمها؛

ثانيا: السيد كاتب الدولة، نعتبر أن المدخل الأساسي لمعالجة اشكالية التعمير وتعقيد مساطر البناء بالمناطق القروية والجبلية هو اعتماد سياسة قروية في مجال التعمير وإرساء رؤية تشريعية خاصة، تستحضر الخصوصيات المجالية والاجتماعية والثقافية والبيئية لهذه المناطق؛

ثالثا: صلة بما سبق، نتطلع كذلك لاتخاذ تدابير تنظيمية لتبسيط مساطر البناء ومساطر إثبات الملكية، وتقليص آجال الدراسات والبت في طلبات التراخيص وملفات البناء، كما نتطلع إلى تعجيل استكمال وتعميم الإطار المرجعي لوثائق التعمير، عبر تعميم تصاميم وإعداد تصاميم نموذجية للبناء ووضعها رهن إشارة الساكنة القروية بالمجان، وفق القواعد الاجتماعية المنشودة.

السيد كاتب الدولة،

هنا، عندي واحد المداخلة أخرى، فيما يتعلق بمخطط توجيه التهيئة العمراني، هاذ المخطط هذا درتوه تيشمل كي المدن كي المناطق الجبلية.

السيد كاتب الدولة المحترم،

انتوما تتعرفو أن المناطق الجبلية فيها واحد المجموعة من العقارات أو من الأراضي تيملكوها الناس من جدود جدودهم، فملي تيوضعو واحد الملف ديال الإصلاح ديال واحد الدار قديمة ولا واحد بغا يزيد واحد البيت دائما تيتلقاو الرفض من طرف المياه والغابات.

فهنا تنطلب منك أنك تديرو واحد شي دورية مشتركة ولا شي حاجة للحد من هاذ المشاكل لأننا نعيش هذا في المناطق الجبلية في المنطقة التي أنتمي إليها وهي منطقة بني ملال، خصوصا الجماعات القروية، كاين واحد الإشكال كبير ديال الناس بغاو يصلحو الدويرات ديالهم وتيترفضو لهم الطلبات ديالهم، الناس راه مسقفين ديور غير بالميكة تما، الله يجازيك بخير يجب تبسيط المساطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ التعقيب.

هي بالفعل كان بودنا تكون في الولاية السابقة يكون تدار التحيين ديال هاذ القانون هذا ديال 012.90 وتكون شي دورية بيد ما يوجد ذاك القانون تكون تدارت باش تساعد، في هاذ الولاية تم نشر هاذ الدورية اللي مكنت باش ندوزو من 975 دوار إلى 2283 دوار في وقت وجيز.

التحيين، بدينا في التحيين، هناك مشروع في الطاولة باش غندوزو باش يولي ما يكونوش استثناءات هاذ الشي كولشي تدار في هاذ الولاية، كان بودنا كون تدار في الولاية السابقة.

بالنسبة للعالم القروي، هناك الوكالات كما تتعرفو، هناك مشروع ديال الوكالات الجهوية، غتكون 12 وكالة وغادي يكون فيهم واحد القطب خاص بتتبع ما هو قروي، الإمكانية القروي ما يمكن لو يتعاود فالقروي حتى بالنسبة (le plan d'aménagement) غيكون خاص، وهذا كنظن بأن في هاذ الظرف الوجيز ديال 3 سنوات تكون وكالات جهوية فيها (pôle) العالم القروي، التحيين ديال القانون 012.90 ودورية باش تتسهل هاذ الشي باش الناس ما يبقاوش تينتظرو، كنظن بأننا تعمل عمل جيد في هاذ الولاية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السؤال الرابع موضوعه "تقليص عدد المتدخلين في وثائق التعمير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السي محمد عموري.

شكرا.

المستشار السيد محمد عموري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية التي حظيتم بها، متمنيا لكم

كامل التوفيق والنجاح في مهامكم الجليلة، لتطوير هذا القطاع الهام ببلادنا بفضل ما تتحلون به من كفاءة وخبرة.

أود بهذه المناسبة أن أنوه باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجهودات التي تبذلها وزارتكم، سواء فيما يتعلق بمشاريع إعادة الإسكان أو على مستوى الرقمنة، على غرار إحداث المنصة الرقمية، دعم السكن لتسهيل إجراءات طلب الاستفادة من برنامج الدعم المباشر للسكن، وهو ما يبرهن على الرغبة الواضحة لدى وزارتكم في تجويد إدارة المدن.

السيد الوزير المحترم،

من بين الانشغالات الكبرى للمواطنين والمقاولات في مجال التعمير هو تعقيد المساطر وعدد المتدخلين في عملية إصدار تراخيص البناء، مما يسبب تأخيرات كبيرة وتكاليف إضافية لمقدمي الطلبات.

ومن هنا، نود السيد الوزير المحترم، نقدمو لكم بعض المقترحات، خصوصا فيما يخص منصة "رخص":

أولا: تنلاحظو السيد الوزير أنه في حالة عدم إدلاء أحد المتدخلين في مجال البناء برأيه، سواء بالرفض أو بالقبول على المنصة، فإن المسطرة تلغى وتيوجب الإعادة ديالها مرة واحدة أخرى، الأمر الذي ينطوي على تعقيدات تفرغ ذيك العملية ديال الرقمنة من المضمون ديالها المتمثل في السرعة والتبسيط، مما يتطلب علاج هاذ الإشكالية، ومن هنا تنقترحو بأنه اللي ما جاوبشاي فالأجل ديالو يتعتبر بأنه مقبول؛

ثانيا: نقترح عليكم السيد الوزير منح المهندس المعماري صلاحية إجراء الدراسات القبلية والشروع مباشرة في العمل، مع تمكين باقي الإدارات من صلاحية المواكبة والمراقبة، وهو من الشأن ديالو باش يسرع هاذ العملية ديال التصريح بالبناء، كما هو معمول به في عدد من الدول؛

ثالثا: كاين بعض المرات (ce qu'on constate) السيد الوزير وهاذيك الملاحظات (les remarques en cascade)، بعض الإدارات تتعطي (les remarques) تيجي المقاول ولا ذيك اللي تيبني تيصلحهم ومن بعد تيعطيوه (d'autres remarques)، وهنا تنطالبو بأنه يكونو (les remarques) مرة واحدة وذيك الملاحظات مرة واحدة باش تسهال العملية وتيقلل من المدة ديال هاذ المسطرة؛

رابعا: مراجعة وتبسيط قائمة الوثائق المطلوبة للحصول على تراخيص البناء، من خلال تبسيط المتطلبات الإدارية، على سبيل المثال: توحيد المعايير بين مختلف الجهات، لأن بعض المرات تنلقاو بعض الجهات ولا بعض الوكالات تيطلبو وثائق وواحدة أخرى تتطلبو وثائق واحدة أخرى، وبالتالي تنطلبو منكم السيد الوزير باش يكون هناك واحد التوحيد على مستوى جميع جهات المملكة واستخدام مستندات موحدة للتسريع في هذه العملية.

وتنشكركم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد الوزير المحترم، مشكورا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار.

كيف ما كتعرفو احنا مواكبة دينامية التنمية لمختلف المجالات الترابية وتوفير عرض ترابي ملائم من شأنه استقطاب الاستثمار.

كما تعلمون أن التخطيط الترابي ببلادنا يواجه مجموعة من الإكراهات، من بينها تعدد المتدخلين وتداخل اختصاصاتهم.

وثيقة التعمير تظل رهينة بأيدي رأي 33 متدخل وأكثر من 113 توقيع، وهو ما ينعكس سلبا على مدة إنجاز وثائق التعمير وإخراجها إلى حيز الوجود في الآجال المحددة لها.

لتجاوز هاد الإكراهات، عملت الوزارة على تجويد المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع، تم إعداد مشروع هو مشروع قانون 012.90 يعنى بوثائق التعمير بناء على المستجدات القانونية والمؤسساتية التي تعرفها بلادنا وعلى هاذ المشاكل اللي كنطيحو فيها، ومخرجات وتوصيات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان، يتم حاليا عرض هاذ المشروع على القطاعات المعنية والمهنية قصد المناقشة وتهيدا لإخضاعه لمسطرة المصادقة الجاري بها العمل.

يتضمن مشروع هذا القانون:

- ✓ ضبط آجال الإعداد ودراسات المصادقة مع إمكانية اللجوء للتحكيم؛
- ✓ التدبير اللا مادي للبحث العمومي؛
- ✓ تبسيط مسطرة المصادقة؛
- ✓ خفض عدد المتدخلين باعتماد اللا تمركز؛
- ✓ إمكانية التقييم والمراجعة.

تعميم التغطية: في انتظار مراجعة التشريعات المعمول بها، قامت الوزارة بتعميم تغطية مجالات التراب الوطني بوثائق التعمير، حيث تمت تغطية 1341 جماعة ترابية من أصل 1503 أي بنسبة 89%.

بالنسبة للسيد المستشار، النقط اللي تكلمتيو عليها، متفق معاك ملي كيكون هناك عدم الرد، صحيح ما كاين تا شي سبب باش نعاود ناخذو وقت آخر، ملي كيكون رفض وكيجيب وثائق جديدة خص حتى هوما يكون عندنا الأجل باش نعاودو المراجعة ديالها، هذاك الشي علاش كيكون أجل آخر، ولكن إلى كان عدم الإجابة هنا متفق معك.

بالنسبة لتوحيد الوثائق، كنظن هناك الوثائق راه كلها موحدة ما بين كل.. يمكن إيلا كان شي اختلافات في البدء احنا غنحاولو إيلا عندكم شي (des cas) ولا شي حاجة يمكن تفيدونا بها باش نحاولو نعالجو هاذي بصفة..

بالنسبة القبلية بالنسبة للمهندس المعماري بأنه تكون عندو هو الموافقة

ديالو ويبدا المشروع ديالو، كتكون واحد بالنسبة للمشاريع الكبرى كتكون واحد الموافقة مبدئية وكيكون واحد الاتصال مع (l'agence)، كيكونو دراسة قبل ما يحط (dossier) ديالو، باش ملي يحط (dossier) ديالو ما كيكونوش فيه مراجعات كبيرة.

واحنا غنعملو على هاذ النقط اللي طلبتيو لنا السيد المستشار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الخامس موضوعه "الاستثمار العقاري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي رضى الحميني تفضلو..

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بدوري كنهنئكم السيد الوزير على الثقة المولوية وكنتمناو لكم التوفيق إن شاء الله في المهام ديالكم.

كيف كيعرف الجميع فإن توالي سنوات الجفاف على بلادنا كتسبب في نزوح قروي مكثف نحو المدن، الشيء اللي كيأدي إلى زيادة الضغط بنسب كبيرة على حركة البناء والتعمير بشكل عام في المدن.

إلى جانب ذلك، كنلاحظو بأن وجود أكثر من 980.000 مبنى غير مستغل في الوسط الحضري في معظم أنحاء المملكة، حيث أن 57% من هاذ المباني كيزيد السن ديالها ولا العمر ديالها أكثر من 30 سنة، كتعاني هاذ المباني القديمة واللي كتشكل وسط المدن والمدن العتيقة من تدهور كبير، مما كيأثر سلبا على جمالية وجاذبية المدن من الناحية الاقتصادية والسياحية وكذا الثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، فكاين إشكاليات مرتبطة بالملاك المجهولين ولا الغائبين والإيجارات المنخفضة اللي كيعيق أي محاولة للتثمين أو إعادة تأهيل هاذ البنايات.

لذلك، فقد أصبح من الضروري اليوم العمل على وضع برنامج طموح لمعالجة هاذ الظاهرة المزدوجة اللي كتتمثل في الضغط المتزايد على المدن من جهة، والمباني غير المستغلة اللي كاينة في (les centres-villes) اللي في مباني مهجورة ولا فارغة.

لذلك، فالسيد الوزير، احنا كنقترحو عليكم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إطلاق نشاط عقاري جديد مخصص لتجارة الأملاك العقارية (ce qu'on appelle le régime de marchand de bien immobilier) اللي كاين في دول أخرى ونجح، اللي كيتركز على تثمين وإعادة المباني القديمة، (le rénovation et réhabilitation des anciens immeubles) اللي كاينين وسط المدن باش يقدر يعطينا آثار إيجابية على عدة مستويات، بحيث سيمكن هاذ النشاط على المستوى السكني، باش يكون هناك، ما يبقاش اكتظاظ في الهوامش وفي ضواحي المدن والناس اللي كتمشي (centre-ville) خاوي وكيمشيو لضواحي المدن باش يسكنو، كيتزاد عليهم (les frais de transport) وغيرها وتكاليف أخرى.

على المستوى البيئي والطاقي: هاذ المبادرة من شأنها باش تساعد من الحد من التوسع العمراني اللي غالبا ما يكون على حساب المناطق الطبيعية والأراضي الفلاحية وأيضا الانتقال الطاقي عبر ملاءمة المدن مع الأهداف المستدامة والحد من انبعاث الكربون.

على المستوى السياحي: سيعزز إعادة تأهيل المباني التاريخية والثقافية ديال بلادنا، وخصوصا في المدن العتيقة باش يجذب أكثر السياح وديال الزوار، وأيضا عل المستوى الضريبي والمستوى المالي هاذ (le régime de marchand de bien immobilier) غادي يعطينا مداخيل ضريبية كبيرة اللي غادي تقدر تسمح للناس باش يسكنو في هاذ المباني، وأيضا اليوم إدارة الضرائب اللي ما كيدخلش مداخيل لأن (les immeubles) يا إما مهجورين ولا فارغين.

ولتفعيل هاذ النشاط الاقتصادي وتجميع الانخراط فيه، كندعوكم السيد الوزير باش نشتغلو مجموعين على وضع إطار قانوني وجبائي واضح لتجارة الأملاك العقارية اللي غادي يسمح للفاعلين الاقتصاديين في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص من إنجاح هذا الورش الهام اللي غادي يشجع في تشجيع الاستثمار فهاذ القطاع الحيوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار الإجابة تفضلوا السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

لا، هاذي غير بالنسبة هاذ المنازل اللي كتكلمو عليها، إيلا كان خصها (le confortement) ولا داخل المدينة العتيقة، راه كان (les outils) باش كتدار ليها، راه كاينة الوكالة، كيمكن يجيو وكيتدار واحد الجرد، هي الوكالة راه دارت واحد الجرد فالمغرب كامل باش تشوف شنو هي المباني الآيلة للسقوط، واللي خصها تدخل استعجالي، ولا خصها تدخل باش تدار لها

واحد (le confortement) باش تتبقى محافضين على المدينة العتيقة.

كيتبقى على هاذ الفكرة اللي بغيتيو تجيو بها ديال هاذ المباني هاذو اللي، كاين عندها هذا عندنا (les propriétaires) ديالها، هذا اللي عندها (les propriétaires) ديالها هوما الداخل خصهم يديرو هوما (la rénovation) ديالها ويديرو الكراء ديالها، إذن هاذي ما فيها حتى شي.. هذاك (l'avantage fiscal)، لا ما كاين حتى شي مشكل، نجيبوه ونشوفو أشنو هو الحيثيات ديالو، علاش غنديرو غادي نديرو هاذ (les avantages fiscaux) كنميزي وعلاش بغينا نديروهم؟ كيما قلت لك إيلا كان الناس عندهم الأماكن ديالها راهم غادي يديرو (la rénovation) ديالهم (à l'interieur) وغيكريوها ولا يبيعوها باش..

أما بالنسبة للاستثمار العقاري بصفة عامة، كنعرفو بأن الوزارة كتحرص على مواكبة تشجيع الاستثمارات، ويمكن يكون هذا، يمكن ما اعطيتونيش (les données) كافيين باش يمكن لنا نتكلمو عليهم، ولكن الوزارة زعما ها هي موجودة، إيلا كان شي (dossier) اللي نقدرو ناقشوه ونخدمو عليه جميعا.

الوزارة كيما قلت لكم كتشجع الاستثمار، عملت على إعطاء الانطلاقة ديال برنامج الدعم المباشر للسكن، هنا باش مايبقاش هاذ الشي، ماشي لابد واحد غيمشي للأحياء السكنية الاجتماعية، هاذ (la particularité) ديال هاذ البرنامج هي كنعطي الحق للمواطن يمشي يشري فين ما بغا، وكتكون بذلك (mixité sociale)، يقدر يمشي الواحد العمارة اللي فيها 70 مليون، وفيها 200 مليون، ومول 70 مليون غادي يسكن معه، ولا 70 مليون ولا 30 مليون، وهنا غادي يكون واحد نفكو ذيك العزلة الاجتماعية، اللي لا خصو يمشي للأحياء الاجتماعية.

الأثر ديالها كيما كنعرفو مع الاستثمار راه عندو آثار كبير، إذن ارتفاع عدد المشاريع المرخصة 14%، ارتفاع مبيعات الإسمنت 8.88%، ارتفاع قروض الإسكان والقروض الموجهة للمنعشين العقاريين اللي كينوضو كيبنيو دابا، وهنا هو (le point fort) ديال ذاك شهادة السكنى ديال (janvier 2023)، حيت لو ماكانتش ذيك الشهادة، كون كاع الناس غيبيعو الوحدات اللي موجودة، وما يكون حتى شي دفع اقتصادي، ما يكونش حتى شي نمو اقتصادي ولا خلق فرص الشغل اللي دابا وصلت 57 ألف منصب شغل مقارنة مع الفصل الثالث ديال 2023.

يهدف تيسير الاستثمار العقاري إلى إرساء مناخ أعمال مستقرة وجذاب ملائم لإعادة انطلاق دينامية التنمية ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين، من خلال منصة مخصصة للتوجيه والمواكبة التقنية، تعميم الخدمات الالكترونية وإعمال التدابير اللامادية للمساطر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السؤال السادس موضوعه "تأهيل المدن والمراكز الصاعدة في إطار سياسة المدينة".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي المدني أملوك، تفضل.

شكرا.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تأهيل المدن والمراكز الصاعدة في إطار سياسة المدينة لتحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات وتوفير بيئة حضرية مستدامة ومتكاملة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للإجابة، السيد الوزير المحترم.

تفضلوا مشكورا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

منذ انطلاق سياسة المدينة كما كنعرفو بدات سنة ف 2015، تم عقد 392 اتفاقية، من 2015 لـ 2021، 247 اتفاقية لفائدة 593 جماعة بكلفة إجمالية 43.362.000، تساهم الوزارة فيها بـ 10 مليون ديال الدرهم، ولكن للإشارة بأن ف 2022-2024 عقدت 145 اتفاقية لفائدة 409 جماعة، بكلفة إجمالية 21 مليون ديال الدرهم، تساهم الوزارة فيها 7 مليون ديال الدرهم.

هناك تسريع تنفيذ الالتزامات، هوما الالتزامات راه كانو ف.. ولكن ماكانش هناك الإنزال ديالهم، وكان هناك واحد البطء، فهاذ الولاية تم تسريع تنفيذ الالتزامات، انتقل متوسط الأداءات السنوي من 416 مليون درهم خلال الفترة 2015-2021، حيث كان هناك بطء، إلى 1 مليار و328 مليون درهم درهم خلال الفترة 2022-2024، باش كتشوفو المجهودات.

فيما يتعلق بالبرنامج الوطني لتنمية المراكز الصاعدة، مكنت الدراسة من تحديد 542 مركزا قرويا صاعدا، ما يمكنلناش نخدموهم كاملين، بادرت الوزارة لتفعيل هذا البرنامج، عبر برنامج أولي يضم 77 مركزا، مركز بكل إقليم، للتدخل على مستوى المراكز ذات المؤهلات الاقتصادية، باش يكون مركز صاعد خص يكون عندو مؤهلات اقتصادية واجتماعية، 37 منهم استفادو من برنامج الوزارة في إطار اتفاقية سياسة المدينة، ولكن اختيار كل سنة

12 مركز كنماذج لإطلاق مسلسل تنفيذ المشاريع واستكمال الدراسات التقنية.

التوقيع على اتفاقية الشراكة المتعلقة بـ 12 مركزا نموذجيا للبرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة، تخص 16.000 أسرة قاطنة بهذه المراكز المستهدفة مباشرة، ولكن الدواوير اللي معها 40.000 أسرة ساكنة الجماعات المعنية مستهدفة بشكل غير مباشر، يكون المركز الصاعد ومعه الدواوير، المركز الصاعد 16.000 و40.000 هوما الدواوير المجاورة مستهدفة بشكل غير مباشر، المبلغ الإجمالي مليار درهم بتمويل مشترك مع مجالس الجهة.

في 2025 إعداد الشطر الثاني من المراكز القروية الصاعدة، 12 مركزا قرويا صاعدا جديدا، بما في ذلك إعداد وتحيين مخططات العمل وتحديد تركيبتها المالية والتقنية قبل المصادقة عليها في إطار مقاربة تشاركية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

للتعقيب، السيد المستشار المحترم.

شكرا.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم.

جوابكم مهم جدي وإيجابي ويفتح المجال لنا كمنتخبين وكرؤساء جماعات من أجل الاشتغال أكثر على تأهيل مراكزنا الصاعدة وجماعاتنا الترابية.

أهنئكم على المجهودات المقدرة التي تقومون بها في سبيل الارتقاء بالمدن الصاعدة وبسياسة المدينة عموما.

وهنا لابد أن أسوق لكم مثال جهة درعة-تافيلالت، والتي بالمناسبة لا يسعنا إلا أن نشكركم على كل المجهودات المبذولة في سبيل الارتقاء بالجنوب الشرقي للمملكة، والتي تجسدت في العدد الكبير للاتفاقيات الموقعة مع رؤساء الجماعات الترابية بهذه الجهة، إلا أن هناك بعض أقاليم الجهة لازالت تنتظر توقيع اتفاقياتها، نموذج إقليم تنغير، الذي تنتظره 21 اتفاقية في هاذ الإطار والهادفة إلى تنظيم المجال الترابي بالإقليم، بحيث لازلنا نعاني من تأخر إعطاء رخص البناء، مؤكدين لكم على ضرورة تدخلكم العاجل من أجل توقيع هذه الاتفاقيات، حتى يتسنى لنا كمنتخبين إعطاء الرخص من أجل البناء والسكن في ظروف لائقة، خصوصا وأن البناء المعماري بجهة درعة-تافيلالت له خصوصياته المتميزة، التي تتآكل مع مرور الوقت وتحتاج دائما للصيانة والترميم.

السيد الوزير المحترم،

عملية البناء مهمة جدا بالنسبة للاقتصاد المحلي، فهي تحرك الدورة الاقتصادية وتشغل اليد العاملة، فمادامت عملية إعطاء الرخص متوقفة، فإن الحركة الاقتصادية بالمنطقة بالنسبة لنا مشلولة.

ولذلك، نلتمس منكم السيد الوزير المحترم التدخل العاجل لتأهيل المراكز القروية والحضرية بإقليم تنغير، مع تبسيط مساطر الحصول على رخص البناء، التي تبقى ضرورية للمرحلة الحالية، من أجل إعطاء انطلاقة قوية للاقتصاد المحلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير، فيما تبقى من وقت.

شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على هاذ التعقيب.

لا، غير باش نتفاهمو بأن هناك اختيار بعض المراكز، البرنامج اللي كاين هو 12 مركزا كل سنة، باش عاد ندوزو لكاع المراكز باش نوصلو لـ 77 مركزا.

بالنسبة للملاحظة اللي تتخص الرخص بإقليم تنغير، احنا غادي نشوفو هذا ونقومو باللازم اللي خص يتقام به.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال السابع موضوعه "خلق الأقطاب المختصة بدراسة الملفات المتعلقة برخص البناء بالعالم القروي داخل الوكالات الحضرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي سماعيل العالوي، تفضل.

شكرا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل خلق أقطاب مختصة بدراسة الملفات المتعلقة برخص البناء بالعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
للإجابة، السيد الوزير المحترم، تفضلوا.
شكرا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار المحترم على السؤال ديالكم.
كما تتعرفو يعاني التعمير في العالم القروي من مجموعة من الإكراهات، منها:

- ✓ غياب رؤية واضحة؛
- ✓ الزحف على الأراضي الفلاحية والتقسيمات غير القانونية؛
- ✓ تشتت السكن والكلفة المرتبطة بالربط بالشبكات ولتدبير البنيات التحتية؛
- ✓ غياب مقاربة قانونية خاصة بالعالم القروي؛
- ✓ نقص المشاريع الاقتصادية، أغلبية المشاريع المرخصة ذات الطابع سكني، بالإضافة إلى الإشكاليات العقارية من خلال الحوار الوطني، الذي نظمته الوزارة والذي كان فرصة للنقاش حول إشكاليات التعمير بصفة عامة والعالم القروي بصفة خاصة؛
- ✓ الشراكة في جميع القطاعات الحكومية المعنية والمجالس المنتخبة المهنية والمجتمع المدني؛
- ✓ تباين ضرورة التدخل على المستوى الاجتماعي؛
- ✓ تحسين جودة حياة الساكنة القروية؛
- ✓ تقوية التلاحم الاجتماعي؛
- ✓ على المستوى الاقتصادي: تقوية قدرات المناطق القروية على تحديث قاعدتها الاقتصادية وخلق فرص الشغل.

لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال:

- حكامة تتمثل في مقاربة ترابية؛
- تحقيق انسجام في التدخلات.

لذلك، قررت الوزارة خلال هذه الولاية:

- ✓ خلق قطب خاص بالعالم القروي داخل الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، وهذا اللي جات بها الوزارة، دور هذا القطب على مستوى التخطيط؛
- ✓ إعداد دراسات ومشاريع تنمية مندمجة خاصة بالعالم القروي؛
- ✓ تغطية المجالات القروية بجيل جديد من وثائق التعمير؛
- ✓ الحرص على تثمين الروابط الوظيفية بين الوسطين على مستوى التدبير ودراسة ملفات المتعلقة برخص البناء بالعالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
للتعقيب السيد المستشار المحترم، تفضلوا.
شكرا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

على ضوء التعهد السابق الذي قطعتموه بإنشاء قطب خاص بالعالم القروي داخل الوكالات الجهوية للتعمير والإسكان، نود تسليط الضوء على أهمية تفعيل هذا الالتزام وترجمته إلى واقع ملموس، لقد مر وقت كاف منذ الإعلان عن هذه المبادرة وآن الأوان لوضع خارطة طريق واضحة المعالم لتجسيدها.
إن التأخير في تنفيذ هذا المشروع يعكس تحديات مؤسسية وتنظيمية تستدعي معالجة دقيقة وسريعة، فالعالم القروي يئن تحت وطأة التهميش وينتظر منكم الوفاء بكل وعودكم.

السيد الوزير،

غنقول لك كلام ممكن تفهموه إيلا مشيتي تزور وتشوف بعينك الوضعية فاش تيعيشو الناس في القرى، في منازل ديال الطين آيلة للسقوط، سيرو تشوفو تاديغوست وأغبالو نكردوس وملعب وتنجداد وكلميمة وتافيلالت عموما، الناس طالبين منكم فقط تعطيوهم رخص البناء، وتبسطو المساطر، ما طلبوش منكم تسكنهم ولا تعاونهم، عندهم أراضي ديالهم وعندهم باش يبنيو، غير هو القانون اللي خدام في المدينة في المجال الحضري ما يمكنش يتطبق في مناطق ما فيها لا ماء، لا ضو، لا واد حار.

السيد الوزير،

بغينا منكم الجرأة وتنتصرو لهاذ الناس هاذو، زعما انتوما راكم تتقولو حكومة اجتماعية، احنا راه بغينا الفعل ماشي القول، وأنا راه ولد المجال القروي وكبرت في المجال القروي، وبغيت تحسن الأوضاع في المجال القروي، ماشي نبقاو جالسين عاودتاني حتى يجي شي فيضان ويهز عاوتني كولشي، عاد نبقاو نشوفو نقلبو على الأسباب وهذا..
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
للرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير المحترم في حدود الوقت المتبقي.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

في الحقيقة، السيد المستشار راه عندك الحق في هاذ الشي اللي كتقول،

ما عرفتش كيفاش السي اليازغي ماكانش تفكر هاذ الشي وما خمش في هاذ الناس، الوقيتة اللي كان شاد الوزارة، احنا بعدا ملي جات هاذ الوزارة أول مرة دخلنا للحكومة هي دابا، وملي دخلنا درنا هاذ المشروع خممنا في هاذ الناس، ها هو قريب السنة الثالثة المشروع ها هو واجد ومشى للوزارات المعنية، مشى للجهات المعنية ودابا غا يتطرح على الحكومة.

احنا كنظنو احنا حكومة اجتماعية وكنخممو في الناس وما بقاتش في السمية ديال الحزب، بقات في الفعل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثامن والأخير موضوعه "مقاربة دعم السكن".

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السي حلمي.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد كاتب الدولة، نسائلكم: ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتفعيل مضامين المقاربة الجديدة لدعم السكن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

للإجابة السيد الوزير المحترم، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار على هاذ السؤال.

تحرص الوزارة على ضمان الحق الدستوري في السكن اللائق للمواطنات والمواطنين، باعتباره أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الكرامة الإنسانية، لذلك عملت الوزارة على وضع وتنفيذ استراتيجية طموحة وشاملة ترمي إلى تأهيل قطاع السكن وتوفير عرض سكني متنوع يستجيب لاحتياجات جميع فئات المجتمع، وذلك من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي، تحقيق التوازن المجالي والمساهمة في الدينامية الاقتصادية.

تهدف المقاربة الجديدة لدعم السكن إلى:

- ✓ تغطية الاحتياجات السكنية لفئتين اجتماعيتين: الطبقة المتوسطة وذات الدخل المحدود؛
- ✓ المساهمة في تقليص العجز السكني؛
- ✓ إشراك القطاع الخاص، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، هنا كيمكن للمنعشين الصغار ياخذو وحدات اللي فيهم 10 ديال السكن ويديرو مشروع صغير وكولشي ينتفع منو.

نتائج إيجابية منذ يناير 2024 إلى حدود اليوم على مستويات:

فيما يتعلق بالشق الاجتماعي:

- تجاوز عدد الطلبات المسجلة على الصعيد الوطني 120.000 طلبا؛
- بلغ عدد المستفيدين يالاه البارح كانت 30.348 هو الرقم اللي حطيت البارح في البرلمان، وصل اليوم لـ 31.337 مستفيد؛
- شكل المغاربة المقيمين بالخارج 26% من المستفيدين؛
- بلغت نسبة الشباب 35%؛
- 63% استفادوا من دعم مالي قدره 70.000 درهم و37% منهم استفادوا من الدعم بقيمة 100.000 درهم، وكيفما تتعرفو بأن المساحة 70% ديال الناس المساحة عندهم ما بين 60 و100 متر مربع.

فيما يتعلق بالشق الاقتصادي:

ساهم هذا البرنامج في إقلاع قطاع البناء:

- ارتفاع عدد المشاريع المرخصة: 14%؛
- ارتفاع مبيعات الاسمنت: 8.88%؛
- وارتفاع القروض الموجهة للمنعشين العقاريين: 5.75%.

معطيات أخرى مهمة هي بالنسبة اللي تكلمت عليها:

- متوسط عدد غرف لمساكن التي تم اقتناؤها هي 3 غرف؛
- يتمركز المستفيدون من برنامج الدعم حسب الجهات الثلاث الأولى التالية:
  - الدار البيضاء – سطات: 34%؛
  - الرباط -سلا – القنيطرة: 34%؛
  - فاس- مكناس: 31%.

حسب العمالات والاقليم الخمس الأولى: فاس، برشيد، مكناس، القنيطرة والدار البيضاء الكبرى.

وللإشارة، فقد مكن هذا البرنامج من تلبية الحاجيات السكنية في بعض المدن التي لم تستفد بشكل كاف خلال البرامج السكنية السابقة: فاس، سطات، الجديدة، بن سليمان، وجدة، بركان وتازة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
للتعقيب، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين نقر ونثمن عاليا المجهودات التي تقوم بها الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية السامية من أجل توفير سكن لائق لعموم المواطنين بأقل تكلفة، خاصة الفئات محدودة الدخل.

ورغم أهمية القطاع، السيد كاتب الدولة المحترم، فهناك مجموعة من المعيقات تحول دون تحقيق الغاية المرجوة منه.

إذن لابد السيد كاتب الدولة من دعم ومواكبة الوكالات وهذا راجع إلى الوكالات الحضرية والجهوية وعدم كفاية المميزات المخصصة لدعم السكن الاقتصادي، وهذا راجع.. لابد من تأهيل المراكز القروية وغياب التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات الحكومية والجماعات الترابية.

ولهذا، السيد كاتب الدولة، نطالبكم بالتسريع بخلق قطب داخل الوكالات الحضرية والتسريع به.

ومن هذا المنطلق نلخص بعض المعطيات وهي:

- ✓ ضعف التجهيزات للأراضي بالبنية التحتية الأساسية: الماء، الكهرباء، الطرق؛
- ✓ محدودية دخل العديد من الفئات الاجتماعية وعدم قدرتها على تحمل تكاليف السكن حتى المدعوم منه؛
- ✓ غياب آليات وملائمة لدعم الفئات الأكثر هشاشة؛
- ✓ التعقيدات في مساطر البناء لا زالت قائمة؛
- ✓ غياب المراقبة الصارمة على تنفيذ هذه المشاريع؛
- ✓ النزاعات حول ملكية الأراضي تعرقل العديد من المشاريع السكنية؛
- ✓ تعقيد القوانين المتعلقة بالعقار بسبب التأخر في تنفيذ المشاريع؛
- ✓ الارتفاع المفرط في أسعار الأراضي في المناطق الحضرية؛
- ✓ المضاربة العقارية التي تزيد من صعوبة الوصول إلى السكن المدعم؛
- ✓ ضرورة تنسيق الوكالات الحضرية مع الجماعات الترابية من أجل حل المشاكل المتعلقة، خصوصا بتصميم التهيئة والمشاريع السكنية المستوفية لجميع الشروط، حيث نسجل بكل أسف تماطل غير مفهوم من بعض الوكالات الحضرية، مع بطء التنفيذ وغياب تنسيق مع المفتشية التابعة لها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
في إطار الوقت الباقي السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا على التعقيب السيد المستشار.

غير نتفاهمو هنا ديال دعم السكن راه عرفت 100 ألف درهم إيلا مشينا في العالم القروي كتلقى السكن غير بـ 200 ألف درهم، إيلا تعطات 100 ألف درهم راه هي تقريبا 50% ديال القيمة ديالو.

بالفعل، فالمجال الحضري، شوية صعيبة هاذ القيمة هاذي، ولكن كيمكن إيلا كان هناك واحد المجموعات ديال المنعشين صغار اللي غيديرو هاذ المساكن هاذي ديال 10 طبقات واللي غيكون فكل طبقة منزل ولا جوج، غيمكن تكون القيمة و(le coût de revient) غيكون هابط وغيمكن هاذ الناس باش يشريو بالقيمة هاذي ديال 100 ألف درهم، وكيبقى بالطبع المستفيد حتى هو خصو يجيب والأبناك راه هي تابعة كاين حتى مع "FOGARIM[5]"، راه كاين هناك تعاقد اللي كيمكنهم ياخذو القرض باش يكملو الاقتناء ديالهم ديال المنزل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.
نشكر السيد كاتب الدولة المحترم على مساهمته القيمة.
وبالمناسبة، نهنئه على الثقة المولوية.
وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

ورفعت الجلسة.

[5] **Fo**nds de **Ga**rantie pour les **R**evenus **I**rréguliers et **M**odestes.